القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بشأن أجندة البرنامج
الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لما بعد ملابو
9-11 يناير 2025
كامبالا، أوغندا

Ext./Assembly/2(XIX)

الأصل: إنجليزي

استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2026-2035

(بناء أنظمة للأغذية الزراعية قابلة للتكيف ومستدامة في إفريقيا)

11 يناير 2024

المحتويات

قائمة الاختصارات..... **Error! Bookmark not defined.**

الملخص التنفيذي ..... **Error! Bookmark not defined.**

1. المقدمة..... **Error! Bookmark not defined.**

نشأة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وأهميته المستمرة ..... **Error! Bookmark not defined.**

تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والدروس المستخلصة 2003 – 2024.. **Error! Bookmark not defined.**

2. الرؤية والأساس المنطقي والمبادئ الاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2026–2035 **Error! Bookmark not defined.**

المبادئ التوجيهية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

3. الاتجاهات والمحركات التي ستشكل أنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا في السنوات العشر القادمة **Error! Bookmark not defined.**

التحضر وتغيير أنماط الاستهلاك ..... **Error! Bookmark not defined.**

النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل ..... **Error! Bookmark not defined.**

الزيادة السكانية..... **Error! Bookmark not defined.**

الابتكارات التكنولوجية ..... **Error! Bookmark not defined.**

تغير المناخ والاستدامة البيئية والاستقرار الاجتماعي..... **Error! Bookmark not defined.**

4. الأهداف الاستراتيجية والتدخلات ذات الأولوية والمخرجات والنتائج ..... **Error! Bookmark not defined.**

الهدف الاستراتيجي 1: تكثيف الإنتاج الغذائي المستدام والتصنيع الزراعي والتجارة..... **Error! Bookmark not defined.**

الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الاستثمار والتمويل من أجل التعجيل بتحويل نظم الأغذية الزراعية... **Error! Bookmark not defined.**

الهدف الاستراتيجي 3: ضمان الأمن الغذائي والتغذوي ..... **Error! Bookmark not defined.**

الهدف الاستراتيجي 4: النهوض بالشمولية وسبل العيش المنصفة ..... **Error! Bookmark not defined.**

الهدف الاستراتيجي 5: بناء أنظمة مرنة للأغذية الزراعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

الهدف الاستراتيجي 6: تعزيز إدارة نظم الأغذية الزراعية..... **Error! Bookmark not defined.**

5. تعزيز تنفيذ وتنسيق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية..... **Error! Bookmark not defined.**

6. توفير الموارد لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية..... **Error! Bookmark not defined.**

7. نظام دعم إدارة المعارف للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية..... **Error! Bookmark not defined.**

8. تحسين الاتصال والدعوة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية..... **Error! Bookmark not defined.**

قائمة الإختصارات

AFCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
AU	الإتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
AUDA–NEPAD	وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد
BR	المراجعة كل سنتين
CAADP	البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
eBR	نظام المراجعة الإلكترونية كل سنتين
EU	الإتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIS	نظم المعلومات الجغرافية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFPRI	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISDB	البنك الإسلامي للتنمية
JSR	مراجعة القطاع المشترك
M&E	الرصد والتقييم
NAIP	الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي
NWFP	منتج غابات غير خشبي
RAIP	خطة الاستثمار الزراعي الإقليمية
REC	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SPS	معايير الصحة والصحة النباتية
TWG	مجموعة العمل الفني
UNCTAD	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
WB	البنك الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WOAH	المنظمة العالمية لصحة الحيوان

الملخص التنفيذي:

ظل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بمثابة الإطار المحوري لتحويل الزراعة في جميع أنحاء القارة الأفريقية منذ إنشائه في العام 2003 من خلال إعلان مابوتو حيث التزم رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون بتخصيص ما لا يقل عن 10% من الإنفاق العام للزراعة لتحقيق نسبة نمو سنوي قدرها 6% في الناتج المحلي الإجمالي للزراعة، وقد عزز إعلان ملابو للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للعام 2014 هذه الالتزامات وأضاف لها أهدافا وغايات أكثر طموحا يتعين تحقيقها بحلول العام 2025، بما في ذلك القضاء على الجوع وخفض نسبة الفقر إلى النصف ومضاعفة التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية بمعدل ثلاث مرات وبناء القدرة على التكيف. ومع ذلك، لم يكن التقدم المحرز كافيا حسبما ورد في تقرير المراجعة الثنائية الرابع للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية المقدم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2024، وقد أقر رؤساء الدول والحكومات بأن القارة ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف ملابو بحلول عام 2025، مؤكدين الحاجة الملحة لتطوير أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لما بعد ملابو بحيث تركز على بناء أنظمة زراعية غذائية قابلة للتكيّف وشاملة ومستدامة خلال العقد المقبل للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (2025–2035).

ولصياغة أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية خلال مرحلة ما بعد ملابو فمن الأهمية بمكان معالجة وفهم العوامل والاتجاهات الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على أنظمة الأغذية الزراعية خلال العقد القادم، على سبيل المثال فإن التوسع الحضري المضطرد وتغير أنماط استهلاك الأغذية لصالح الوجبات الجاهزة وتزايد الطلب على المنتجات المتنوعة عالية الجودة بسبب النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تنامي الطبقة المتوسطة، كلها عوامل تؤثر على سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وتسلط الضوء على الحاجة إلى وضع سياسات تدعم الصناعات التحويلية باعتبارها رابطا هاما بين المزارعين والأسواق المتنامية، كما ان من الأهمية بمكان معالجة ديناميات البعد الجنساني من خلال تمكين النساء، اللواتي يشكلن جزءا كبيرا من القوة العاملة في قطاع الزراعة من اجل تعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي والتغذوي والمرونة الاقتصادية.

يشكل الشباب في القارة الأفريقية إمكانات هائلة للابتكار في مجال الزراعة ولذلك فإن إشراك الشباب من خلال تحسين التدريب وتوفير المساهمات الإنتاجية والبنية الأساسية والتكنولوجيا الرقمية سيقود إلى دمجهم في سلاسل القيمة ويعزز من الإنتاجية، كما يتعين على السياسات التركيز على تمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة والامتثال لمعايير الاستدامة.

تضع استراتيجية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (2026–2035) ضمن رؤيتها أنظمة غذائية زراعية مستدامة ومرنة باعتبارها حجر الزاوية لأفريقيا التي تنعم بالصحة والازدهار، وتماشياً

مع أجندة 2063 والموقف الأفريقي المشترك بشأن أنظمة الأغذية والتزامات مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ فإنها تدعو إلى اتباع نهج تحويلي شامل يمتد عبر سلسلة القيمة الغذائية الزراعية بأكملها من الإنتاج إلى الاستهلاك ودمج استراتيجية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الاستدامة الزراعية مع التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية وتسخير التكنولوجيا وتنويع الاقتصادات من خلال الأنشطة ذات القيمة المضافة والتصنيع الزراعي التي تخلق فرص العمل وتحسن سبل العيش.

استرشاداً بمبادئ الملكية الوطنية والشمول والاستدامة البيئية وتنسيق أصحاب المصلحة المتعددين تؤمن الخطة على اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والمساءلة المتبادلة والتعاون الإقليمي لتسخير التآزر في جميع أنحاء القارة، ومن خلال هذا الإطار المتكامل، يهدف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى تسريع تحويل النظم الزراعية والغذائية مع ضمان فوائد عادلة لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة النساء والشباب والفئات الضعيفة.

إن التغيير المهم هو الإنتقال من نظام تقوده الزراعة إلى نظام غذائي زراعي، من النمو التقليدي الذي تقوده الزراعة، وتأخذ هذه الاستراتيجية في الإعتبار التفاعل المعقد بين الإنتاج الزراعي والمعالجة والتجارة والاستهلاك وإدارة النفايات الغذائية، بهدف معالجة المقايضات عبر أبعاد الاستدامة، كما تعطي الاستراتيجية الأولوية للإدماج الاقتصادي والاستدامة البيئية والحد من سوء التغذية، والاستفادة من مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز الأنظمة الغذائية المرنة والمتنوعة وبأسعار معقولة لـ 70٪ من المواطنين الأفريقيون الذين يعتمدون على الزراعة.

تتضمن استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ستة أهداف استراتيجية أساسية ترمي إلى تحويل الأنظمة الغذائية الزراعية:

- **تكثيف الإنتاج الغذائي المستدام والتصنيع الزراعي والتجارة:** سوف تتركز الجهود على تعزيز أنظمة المدخلات الزراعية وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة واعتماد التكنولوجيا الناشئة وتعزيز تنمية المشاريع الزراعية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، كما تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز الإنتاجية ووضع المنتجات الزراعية الأفريقية في وضع تنافسي في الأسواق القارية والعالمية.
- **تعزيز الاستثمار والتمويل من أجل التحول:** يتضمن ذلك تحسين الاستثمارات الزراعية العامة والخاصة وزيادة الإنفاق العام الخاص بالقطاع وتطوير مشاريع رائدة والاستفادة من نماذج التمويل المبتكرة، هذه التدابير تعتبر حيوية للتغلب على الحواجز وتسريع النمو داخل أنظمة الأغذية الزراعية.

- **ضمان الأمن الغذائي والتغذوي:** تعطي الأجندة الأولوية لاستخدام الزراعة لتحسين التغذية وتعزيز السياسات والبرامج ذات الصلة وتعزيز أنظمة سلامة الأغذية من خلال معالجة سوء التغذية بشكل شامل، كما تهدف إلى تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية لجميع المواطنين الأفريقيون.
- **تعزيز الشمول وسبل العيش العادلة:** يهدف هذا النهج إلى معالجة أوجه عدم المساواة داخل أنظمة الأغذية الزراعية ويشمل التدخلات لتحسين البنية الأساسية الريفية وتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد للفئات الضعيفة وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب اقتصاديا، كما يهدف إلى ضمان الاستفادة العادلة من التقدم الزراعي.
- **بناء أنظمة زراعية غذائية مرنة:** ستركز الاستراتيجيات على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وتعزيز قدرة الأنظمة على التكيف مع الصدمات حيث يعتبر تعزيز الزراعة المراعية للمناخ والتنويع أمرا بالغ الأهمية لتحقيق المرونة على المدى الطويل.
- **تعزيز حوكمة أنظمة الأغذية الزراعية:** تعد الحوكمة الفعالة أمرا أساسيا مع التركيز على القيادة وتماسك السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والمساءلة المتبادلة بين أصحاب المصلحة من أجل ضمان الشفافية والثقة في المبادرات الزراعية.

ولضمان التنفيذ الناجح لأجندة ما بعد ملابو للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا فإن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية يعد أمرا ضروريا ويشمل ذلك الدعم المستهدف للمؤسسات القارية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد من خلال صندوق خاص مقترح. وعلى المستوى الوطني فسوف يلعب إشراك المانحين دورا محوريا في جهود بناء القدرات وتسهيل التوافق والتنسيق بشكل أفضل بين أصحاب المصلحة لدفع تحول أنظمة الأغذية الزراعية بشكل فعال.

بنفس القدر فإن تحسين إدارة المعرفة وآليات المساءلة أمر بالغ الأهمية، كما أن تعزيز أطر المساءلة المتبادلة وتحسين أنظمة الإبلاغ مثل عملية المراجعة الثنائية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من شأنه إتاحة متابعة أفضل للتقدم المحرز والتوافق مع أهداف الأجندة، وستضمن هذه الأنظمة أن تكون الرؤى القائمة على البيانات مفيدة في صياغة السياسات والتدخلات وتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة المختلفين.

سيتم كذلك إعطاء الأولوية للتواصل الفعال والدعوة لتعبئة الدعم والمشاركة على جميع المستويات، وستركز الاستراتيجية الشاملة على تمكين المجتمعات المحلية والاستفادة من المناصرين المؤثرين واستخدام الشبكات للترويج لأولويات الأجندة حيث سيضمن هذا النهج تردد صدى الأجندة مع الجهات الفاعلة الشعبية مع الحفاظ على الزخم على المستويين الإقليمي والقاري.

في نهاية المطاف، تعنى أجندة وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بالإنتقال والتحول نحو نهج قائم على إنتقال النظم الزراعية من خلال معالجة التحديات المعقدة والمترابطة للأنظمة الزراعية

الغذائية الأفريقية، فإنها تؤكد على أهمية الاستدامة والمرونة والشمول. تهدف رؤيتها، "الأنظمة الزراعية الغذائية المستدامة والمرنة من أجل أفريقيا صحية ومزدهرة"، إلى تحقيق قارة آمنة غذائياً ومستقرة اقتصاديا، تعكس تطلعات القارة الجماعية للتقدم والازدهار.

استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: 2026-2035

1. مقدمة

شهدت أفريقيا نموا اقتصاديا وزراعيا كبيرا على مدى العقدين الماضيين 2000-2021، حيث تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي من عام 2000 إلى عام 2021 وأصبح قطاعها الزراعي الأسرع نموًا على مستوى العالم. وعلى الرغم من هذه التطورات لا تزال التحديات قائمة لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف والغايات الطموحة في إعلان ملابو بشأن برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. وكشف تقرير المراجعة الثنائية الرابع لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا أنه على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ إلا أنه حتى عام 2023 لم تكن أي دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على المسار الصحيح لتحقيق أهداف إعلان ملابو بحلول عام 2025، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن اثنتي عشرة دولة عضو حسنت أداءها باستمرار على مدى أربع دورات من المراجعة الثنائية. إن الدروس المستفادة من هذا التقدم غير المتكافئ – وتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا بشكل عام تسهم في الإستفادة منها لتطوير أجندة برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا بعد إعلان ملابو.

إن التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات إعلان ملابو الذي أظهره التقرير الرابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يتسق مع النتائج التي أظهرها التقرير العالمي بعنوان "حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2024" مع وجود 20.4 في المائة من سكان إفريقيا يعانون من الجوع و58 في المائة من السكان يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وتكافح القارة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأمن الغذائي والتغذوي، وقد أدى ارتفاع التكاليف إلى جعل الأنظمة الغذائية الصحية بعيدة عن متناول اليد لعدد 924.8 مليون شخص مما فاقم من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في القارة، وبالرغم من إحراز بعض التقدم في خفض معدلات التقزم فإن سوء التغذية المؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمراض والوفيات وتقليل نمو رأس المال البشري – لا يزال يمثل مشكلة خطيرة، وفي الوقت نفسه أصبحت السمنة وما يتعلق بها من آثار صحية أكثر انتشارا مما زاد من العبء الاقتصادي والصحي للقارة. توضح هذه الإحصاءات أنه بدون بذل جهود مكثفة فإن أفريقيا لن تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2025 أو 2030.

بالرغم من النمو الهائل في الإنتاج الزراعي فلا تزال الزراعة في أفريقيا تواجه تحديات أساسية، وفي حين نمت إنتاجية الأراضي والعمال بصورة مضطردة وسريعة على مدار العقدين الماضيين فلا يزال التوسع في الأراضي هو المحرك الرئيسي للنمو الزراعي، بالإضافة إلى ذلك يواجه القطاع الذي يسيطر عليه المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة قضايا مثل حيازة الأراضي غير الآمنة والاستثمار المحدود في صحة التربة والمستويات العالية من تدهور الأراضي، وبينما تكتسب الزراعة

التجارية إهتماما كبيرا تظل الزراعة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة أمرا بالغ الأهمية لتشغيل العمالة واستخدام الأراضي وتعزيز النمو الاقتصادي واسع النطاق وخلق ثروة مستدامة.

لعب البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية دورا فعالا في مساعدة البلدان الأفريقية على تحديد أولويات التنمية الزراعية الوطنية، ولكن بالرغم من تلك الجهود كانت الاستثمارات العامة في الزراعة أقل من حجم التوقعات وغير كافية. يوجد عدد قليل من البلدان في طريقها إلى تحقيق هدف تخصيص 10 في المائة من الإنفاق العام للزراعة سنويا، ولا زالت التحديات الإقتصادية تراوح مكانها، كما أن النمو الشامل وخلق فرص عمل، لا سيما في سلاسل القيمة الزراعية الرئيسية ضرورة ملحة للتخفيف من حدة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لمعالجة التحديات التي تعوق التنمية البشرية مثل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتأمين حصول النساء والشباب والفئات الضعيفة على الأراضي وتنويع مصادر الدخل. من الناحية البيئية فإن التركيز ينصب على تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره، ومن الناحية السياسية ينصب التركيز على السعي وراء السيادة الغذائية وتعزيز مكانة أفريقيا عالميا عن طريق الاستفادة من إمكاناتها الزراعية الهائلة.

خلال العقد الأول من عمر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (2003-2013) كانت هناك فرص وتحديات، فمثلا من الجوانب الإيجابية وقعت 45 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إتفاقيات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وطورت 31 دولة خطط إستثمار زراعي وطنية وتم الانتهاء من أربع خطط إقليمية وأكملت 28 دولة عملية الإنضمام للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وحشدت الموارد من خلال برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي لتنفيذ خطتها الوطنية للاستثمار الزراعي، ولكن أعباء السياسات وقيود الموارد والافتقار إلى التعاون بين القطاعات جميعها أعاقت التقدم في التنفيذ.

وبناء على الزخم الذي اكتسبته من إعلان مابوتو جدد إعلان ملابو لعام 2014 الالتزام ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وحدد أهدافا طموحة لعام 2025 بما في ذلك زيادة التمويل والاستثمار في الزراعة والقضاء على الجوع وخفض معدلات الفقر إلى النصف والحد من سوء التغذية ومضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية إلى ثلاث مرات وبناء القدرة على التكيف فيما يتعلق بسبل العيش وأنظمة الإنتاج، كما أكد إعلان ملابو على المساءلة من خلال آليات التنمية الزراعية وأقر بالدور الحاسم للبنية الأساسية والتنمية الريفية في دفع عجلة النمو.

وفي حين تركز أجندة برنامج ملابو للتنمية الزراعية الشاملة في المقام الأول على الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصائد الأسماك فإنها تعترف أيضا بأهمية القطاعات ذات الصلة مثل البنية التحتية والتجارة، ومع ذلك، فإن الصدمات والضغوط الأخيرة مثل جائحة كوفيد-19 والحروب والصراعات في القارة والصراع بين روسيا وأوكرانيا والتأثيرات السلبية لتغير المناخ والفساد قد أحدثت اضطرابًا

كبيرًا في القطاع الزراعي في أفريقيا. وتؤكد هذه التحديات على ضرورة وضع أجندة جديدة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة بعد عام 2025 لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا.

في عام 2024 أعربت جمعية الاتحاد الأفريقي عن مخاوفها بشأن التقدم البطيء للقارة منوهة إلى أنها لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف وغايات إعلان مالابو الخاصة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بحلول عام 2025. وقد قادت هذه المخاوف إلى جانب التهديدات الناشئة لأنظمة الأغذية الزراعية الأفريقية، إلى تطوير أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد مالابو على أن تتم مناقشتها في قمة استثنائية في عام 2025 في كمبالا بأوغندا. سوف تركز هذه الأجندة على معالجة التحديات الحالية والناشئة – وتضمين الدروس المستفادة على مدى عقدين من تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لبناء أنظمة غذائية زراعية مرنة التكيف ومستدامة.

نشأة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وأهميته المستمرة

خلال الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي في يوليو 2003 في مابوتو بموزمبيق إعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا (الجمعية / الاتحاد الأفريقي / الإعلان 7 (2)) بمناسبة الإطلاق الرسمي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ،وتم تطوير مبادرة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية استجابة لانخفاض الإنتاجية وانعدام الأمن الغذائي ونقص الاستثمار الزراعي في القارة، ولقد أدرك صانعو السياسات الأفريقيون منذ فترة طويلة أنه إلى جانب ضمان الأمن الغذائي يعد التحول الزراعي أمرا ضروريا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولمساهمتها الكبيرة في دعم الاقتصادات الأفريقية وعلاقتها القوية بالقطاعات الأخرى تلعب الزراعة دورا محوريا في خلق فرص العمل وتوليد الثروة وصمود الاقتصاد، ويعكس البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الاعتراف الجماعي من قبل القادة الأفريقيون بالأهمية الكبيرة للتنمية الزراعية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للقارة، وحث إعلان مابوتو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تخصيص 10 في المائة على الأقل من ميزانياتها الوطنية لقطاع الزراعة والتنمية الريفية وتحقيق معدلات نمو إنتاجية زراعية لا تقل عن 6 في المائة سنويا، وركز الإعلان على أربع ركائز رئيسية: (1) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه (2) الوصول إلى الأسواق (3) توفير الغذاء ومكافحة الجوع و (4) إجراء البحوث الزراعية، كما شدد على مبادئ العمليات الإنمائية التي تقودها البلدان المملوكة لها إلى جانب التكامل والتعاون الإقليمي.

أكد إعلان مابوتو على تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة الصرف على القطاع الزراعي واعتمد في عام 2014 توسعة إطار عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال إعادة تأكيد مبادئه وأهدافه الحالية إضافة إلى وضع أهداف جديدة طموحة، بما في ذلك القضاء على الجوع وسوء التغذية ومضاعفة التجارة بين الدول الأفريقية بمعدل ثلاثة مرات وتعزيز مرونة التكيف والمساءلة عن

الأفعال والنتائج، وقد أمن الإعلانان على أهمية تضمين وجهات نظر المرأة والشباب والفئات الضعيفة في مبادرات التنمية الزراعية وسلط الضوء على ضرورة اعتماد الممارسات الذكية المناخية.

على مدى العقدين الماضيين برزت أجندة برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا باعتبارها الإطار السياسي الأساسي لتحويل أنظمة الزراعة الأفريقية وقد وفر إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا نهجاً شاملا ومنسقا حيث قدم التوجيه والدعم للتحول الزراعي في مختلف أنحاء القارة.

تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والدروس المستخلصة: 2003–2024

منذ نشأته الأولى نفذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال تطوير خطط وطنية للاستثمار الزراعي وإنشاء إتفاقية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الإقليمي وحشد الموارد من أجل التنمية الزراعية من بين إجراءات أخرى، وقد أدى الإطار إلى زيادة كبيرة في الملف السياسي للزراعة مما قاد إلى زيادة الاستثمار وزيادة أكثر للملكية الأفريقية والقيادة والإيمان بالتنمية الزراعية كوسيلة للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، كما لعب البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أيضا دورا حاسما في تعزيز تخطيط السياسات المستندة على الأدلة وتنفيذها وتعزيز تقييم الأداء الشامل وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة والحوار والمساءلة المتبادلة على المستويين الوطني والإقليمي وتعزيز مواءمة وتنسيق برامج التنمية والشراكات الزراعية.

إضافة إلى ما سبق، عزز إعلان ملابو التكامل والتجارة الإقليمية وقاد إلى تعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية للمزارعين وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية وخلق فرص العمل والابتكار، قدم إعلان ملابو أيضا عملية المراجعة كل سنتين كأداة للمساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج، ويعتبر تقرير المراجعة كل سنتين التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وثيقة مرجعية رئيسية لأي جهة مهتمة بتتبع تقدم التنمية الزراعية في إفريقيا، وسوف يتم المضي قدما بآلية الإبلاغ والرصد في جدول أعمال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لما بعد ملابو.

تتطلب مرحلة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لفترة ما بعد ملابو نهجا أوسع يشمل القطاعات ذات الصلة اللازمة للنمو الزراعي مثل البنية التحتية والتجارة والطاقة والتنمية الريفية وتقنية المعلومات والاتصالات. أيضا ظلت الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي الرافعة الرئيسية للمضي قدما بالتزامات ملابو، وقد كان القصد من ذلك هو تحويل التركيز من إعداد بنية العملية إلى التركيز على التنفيذ والنتائج والآثر.

للحفاظ على التقدم المحرز في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية حتى الآن، يتعين على البلدان الأفريقية منح الأولوية للعديد من المجالات الرئيسية حيث لا بد أولا وقبل كل شيء من ضمان توفر الموارد المالية الكافية وتطوير القدرات التكنولوجية والمؤسساتية اللازمة، كما أن تعزيز التعاون بين الوزارات يعد أمرا بالغ الأهمية نظرا للدور المحوري لوكالات الحكومة المركزية – لا سيما وزارات المالية والتخطيط، وبنفس القدر من الأهمية يتعين إشراك وتمكين القطاع الخاص والمرأة والفئات الضعيفة والشباب في الزراعة. إضافة إلى ذلك، فإن إعادة التأكيد على الالتزام بتخصيص ما

لا يقل عن 10 في المائة من الإنفاق الوطني للزراعة وتحسين التنسيق على جميع المستويات هو من الأمور الضرورية للتنفيذ الفعال وتحقيق أهداف وغايات اللجنة.

وعلى الرغم من الأداء غير المتساوي لدول للقارة فإن بيانات الإتجاهات المتحصلة لدى البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والأدلة التجريبية تسلط الضوء على أهمية تنفيذها، على سبيل المثال يوضح فحص بيانات الاتجاهات الرئيسية أن البلدان التي تبنت البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أو مضت في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية تميل إلى الأداء بشكل أفضل من تلك التي لم تتبنى الإطار أو تحرز تقدم كبير في التنفيذ، على سبيل المثال أيضا فخلال فترة التنفيذ (2003–2022) فإن البلدان التي مضت إلى مستويات أعلى في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية سجلت مستويات نمو سنوي أعلى في نفقات الزراعة الحكومية والناتج المحلي الإجمالي الزراعي مقارنة بتلك التي لم توقع إتفاقية الدخول إلى البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية .

من ناحية أخرى تظهر الأدلة العملية الأخرى أن تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ينتج عنه مردود إيجابي كبير على النفقات الزراعية العامة والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة وإنتاجية الأراضي والعمالة، ومع ذلك ، يظهر البحث أيضًا أن تأثير تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على الإنفاق الزراعي والمساعدة الإنمائية الرسمية ينخفض بمرور الوقت، مما يشير إلى وجود تأثير للتبديل بين التمويل الحكومي والتمويل الخارجي للزراعة، وهذا أمر يجب توقعه حيث تميل البلدان إلى جلب المزيد من التمويل الخارجي كلما تقدمت في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية .

علاوة على ذلك ، فإن تنفيذ عمليات المساءلة المتبادلة الواردة في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مثل مراجعات القطاع الزراعي المشترك له تأثير إيجابي كبير على النفقات الزراعية للحكومات. قد تزداد النفقات الزراعية عند المشاركة في مراجعات القطاع الزراعي المشترك لأن إجراءات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية تساعد على تعزيز الإرادة السياسية للاستثمار وتعزيز المساءلة والضغط التنافسي بين الأقران داخل القطاع وبين البلدان مما يشجع الاستثمار. إن الدول التي مضت في تنفيذ مراجعات القطاع الزراعي المشترك وعمليات المساءلة المتبادلة الأخرى البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية حققت تقدما أسرع نحو التحول الزراعي والتغيير الهيكلي. توضح الاتجاهات والأدلة التجريبية المذكورة أعلاه أن تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وآليات المساءلة المتبادلة الخاصة به يمكن أن تحقق النتائج المرجوة ودفع التحول الزراعي.

تشكيل أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد ملابو

صمم للبناء على إنجازات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مرحلتي مابوتو وملابو، وقد تبنت أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد ملابو نهج أنظمة الأغذية الزراعية التي ستمكن أصحاب المصلحة من مواجهة التحديات عبر سلسلة القيمة الغذائية بأكملها ومواءمة سياسات ذات أهداف إنمائية أوسع. يؤكد هذا النهج على الاستدامة البيئية لحماية إنتاج الغذاء في المستقبل ومعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله (نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، وما إلى ذلك) من خلال تعزيز النظم

الغذائية والمغذية المتنوعة والميسورة التكلفة. كما أنها تدعم الإدماج الاقتصادي حيث سوف يستفيد ما يقرب من 70 في المائة من سكان القارة الذين يعتمدون على الزراعة. إن تعزيز الوصول إلى الأسواق والتجارة الإقليمية لا سيما من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا تمتلك القدرة على تعزيز التجارة الزراعية داخل إفريقيا بشكل كبير بحلول عام 2035، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز الأصناف الغذائية المحلية وتعزيز القدرة على التكيف.

تلعب التكنولوجيا الناشئة الحديثة دورا حيويا في تحول أنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة على التكيف حيث يعد تعزيز استخدام التكنولوجيا مثل الميكنة والإدارة المبتكرة للمياه والزراعة الرقمية والذكاء الاصطناعي والزراعة المناخية الذكية أمرا ضروريا لدفع التحول القطاعي بما يتماشى مع أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد ملابو.

التصنيع الزراعي الشامل أمر حيوي في دفع النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي وخلق فرص العمل والازدهار المشترك، ومن خلال دمج الإنتاج الزراعي في سلاسل التوريد والقيمة المضافة فإن التصنيع الزراعي يطلق العنان لإمكانات كبيرة لتحويل نظم الأغذية الزراعية في إفريقيا ومعالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر. إن الالتزام السياسي القوي والإجراءات المنسقة أمران ضروريان لتعزيز أداء القطاع الزراعي والصناعي والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا.

يشكل تعزيز القدرة على التكيف أمر ضروري للتكيف مع الصدمات والتعافي منها، بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة والصراعات والاضطرابات الاقتصادية. وعلى الرغم من بعض التقدم، تكافح أفريقيا من أجل بناء القدرة على الصمود، حيث تسير دولتان فقط على المسار الصحيح لتحقيق أهداف بناء القدرة على الصمود في عام 2023. ويؤدي التقدم البطيء في بناء المرونة إلى تقويض الأهداف الأخرى، مثل القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية والحد من الفقر.

2. الرؤية والأساس المنطقي والمبادئ الاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (2026-2035)

تتمثل رؤية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في: "**أنظمة أغذية زراعية مستدامة وقابلة للتكيف من أجل تحقيق أفريقيا تنعم بالصحة والازدهار**". تتسق هذه الرؤية مع أجندة 2063 (نحو "أفريقيا التي نريدها") والموقف الأفريقي المشترك بشأن النظم الغذائية والتي تكررت في أول إعلان لقمة أفريقيا حول المناخ في العام 2023. تعتبر جميع الجهات الفاعلة في نظام الأغذية الزراعية مسؤولة بشكل جماعي عن تحقيق هذه الرؤية. وتتسق رؤية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مع أجندة 2063 نحو "أفريقيا التي نريدها" والموقف المشترك لأفريقيا بشأن نظم الأغذية، وقد تم التأكيد عليها في إعلان قمة المناخ الأفريقية الأولى لعام 2023 الذي أبلغ مساهمات أفريقيا في التزامات مؤتمر الأمم

المتحدة بشأن تغير المناخ، وتتحمل مختلف الجهات الفاعلة في نظام الأغذية مسؤولية جماعية عن الإجراءات التي ستساعد في تحقيق هذه الرؤية المشتركة. وفي سياق أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لما بعد ملابو تشمل أنظمة الأغذية الزراعية الشبكة الكاملة للأنشطة والعمليات والجهات الفاعلة المشاركة في إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية ومعالجتها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها.

لقد حدث تحول كبير في استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الجديدة: 2026–2035 وهو يتمثل في الانتقال من التركيز الضيق على النمو الذي تقوده الزراعة إلى نهج أوسع لأنظمة الأغذية الزراعية، هذا التحول الاستراتيجي مبني على فهم التفاعلات المعقدة بين الزراعة والتغذية والتنمية الاقتصادية والقطاعات الأخرى، ويجب دمج السياسات بشكل أفضل لمعالجة المفاضلات والتشابكات بين مسائل الممارسات المستدامة من المزرعة إلى المائدة وتعقيدات سلسلة القيمة والنظام الغذائي والتغذية من بين عوامل غذائية أخرى. تسعى استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أيضا إلى تعزيز القدرة المؤسسية والشفافية والمساءلة والمشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة في تنفيذ وإدارة نظم الأغذية الزراعية.

تصف استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية هذه: 2026–2035 مسارات تحويل نظام الأغذية الزراعية، كما تقترح إجراءات استراتيجية من شأنها أن تسهم في إفريقيا أكثر ازدهارا. تدعو الاستراتيجية وخطة العمل إلى تنسيق الجهود المنسقة وزيادة الاستثمارات واعتماد ممارسات مبتكرة لتحقيق تحول مستدام ومرن وشامل في نظم الأغذية الزراعية، وتسعى أيضا إلى تنويع الاقتصادات وخلق الملايين من الوظائف المحلية وتحسين الوصول إلى النظم الغذائية الصحية ورفع الدخل وبناء التماسك الاجتماعي وتحسين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كل ذلك يساهم في بناء السلام وتقليل الصراعات على المدى الطويل. تقود هذه المخرجات في نهاية المطاف إلى تحسين سبل العيش وتحسين النظم الغذائية والتغذية لجميع الأفريقيين.

يتطلب التنفيذ الناجح لأجندة ما بعد ملابو لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا جهوداً منسقة من مجموعة من اللاعبين الرئيسيين ولكل منهم أدوار مميزة، كما أن الحكومات الوطنية مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات التي تخلق بيئة مواتية لتحويل النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك الاستثمارات في البنية الأساسية والبحث وخدمات الإرشاد الزراعي، وينبغي للحكومات الوطنية أن تدمج وتعكس التزامات إعلان كمبالا لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا في السياسات والاستراتيجيات وأطر الميزانية الوطنية من أجل التنفيذ الفعال من خلال خطط الاستثمار الوطنية في النظم الزراعية والغذائية وضمان وضع البرامج والأدوات المناسبة ووضع سياسات شاملة تعزز استثمار القطاع الخاص في تحويل النظم الزراعية والغذائية مع ضمان الدعم الفعال من القطاع العام وزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية والبحث الزراعي وخدمات الإرشاد لتسريع تحويل النظم الزراعية والغذائية وإنشاء أنظمة تنسيق فعالة مع المشاركة الشاملة في حوكمة النظم الزراعية والغذائية، خاصة بالنسبة للنساء والشباب والفئات الضعيفة وضمان القدرة الكافية من خلال تعيين فريق مراقبة وتقييم على أعلى مستوى بدعم من أنظمة المعرفة في جميع أنحاء أفريقيا والخبراء الفنيين والمنصات الرقمية القوية لقياس الأداء وإدارة البيانات بشكل فعال. وتلعب الهيئات الإقليمية مثل كيانات الاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة

الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية)، دورا حاسما في تيسير التعاون عبر الحدود وتوحيد السياسات ومراقبة التقدم نحو أهداف الأجندة. يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية في دمج التزامات إعلان كمبالا للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في خطط الاستثمار الوطنية والإقليمية في أنظمة الأغذية الزراعية (NAIPs وRAIPs) وتسهيل التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي وتوحيد السياسات بين الدول الأعضاء لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وإنشاء مجلس استشاري بقيادة القطاع الخاص لتعزيز مشاركة القطاع الخاص وإجراء عملية مراجعة زراعية كل عامين بدءا من عام 2027 والإبلاغ عن التقدم المحرز إلى جمعية الاتحاد الأفريقي خلال دورتها العادية في يناير / فبراير والتي تبدأ في العام 2028 وتعزيز الاستفادة من نتائج تقرير المراجعة الثنائية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا لإبلاغ الخطط وصنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ويعتبر المزارعون والمنتجون الريفيون والشركات الزراعية محور اعتماد الممارسات والتكنولوجيا المبتكرة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة والمرونة، مع الاستثمار أيضا في ابتكارات الإنتاج والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للاستحواذ على حصة أكبر من الأسواق المحلية والإقليمية. كما يقدم الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية المساعدة الفنية والتمويل ودعم بناء القدرات لتسريع تنفيذ الأجندة ومواءمة دعمهم الفني والمالي مع الأولويات القارية ومساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية في تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء لدمج إعلان كمبالا في خطط التنمية الزراعية الوطنية/خطط التنمية الزراعية الإقليمية وتعزيز أنظمة البيانات وجهود المساءلة المتبادلة على المستويات القارية والإقليمية والوطنية، وتدافع منظمات المجتمع المدني والجماعات المجتمعية عن التنمية الشاملة مما يضمن تمثيل أصوات السكان المهمشين بما في ذلك النساء والشباب في عمليات صنع القرار. بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي لهذه الجهات الدعوة إلى إنشاء إطار مخصص للإشراف على خطط الاستثمار الوطنية والإقليمية في أنظمة الأغذية الزراعية لضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذها والدعوة إلى تخصيص الموارد لتعزيز فرص التمويل من أجل تطوير أنظمة الأغذية الزراعية وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والعادلة لإنتقال أنظمة الأغذية الزراعية. ويقوم البرلمانيون بتخصيص استثمارات القطاع العام ورصدها لضمان الاستخدام الفعال للنفقات العامة في أنظمة الأغذية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي. وأخيرا، يساهم القطاع الخاص من خلال الاستثمارات في التكنولوجيا والابتكار وتطوير السوق وتكامل سلسلة القيمة لدفع تحول أنظمة الأغذية الزراعية مع زيادة الاستثمارات في سلاسل القيمة المستدامة لتعزيز إنتاج الغذاء والتصنيع الزراعي والتجارة معا، يشكل هؤلاء اللاعبون شبكة تعاونية ضرورية لتحقيق الأهداف التحويلية لأجندة ما بعد ملابو.

الخطوط التوجيهية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية

تشدد هذه الإستراتيجية وخطة العمل على القيم والمبادئ التقليدية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتحافظ عليها، ويوفر إعلان كمبالا أساسا ثابتا للتنفيذ والالتزام بهذه المبادئ.

الملكية والقيادة: يؤكد هذا المبدأ على أهمية القيادة الوطنية والإقليمية والمحلية والتي تعتبر أساسا لتحقيق الشرعية والمساءلة، وهذا يعني أنه ينبغي توطين إطار عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خطط التنمية الزراعية الوطنية وسنه لتسهيل التخصيص في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية، ويتعين على الحكومات الوطنية أن تأخذ زمام المبادرة في تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة والتنموية والأجنبية المباشرة، بما في ذلك التحويلات.

منظور شامل ومتكامل لتحويل نظم الأغذية الزراعية: أحد المبادئ الأساسية لنهج نظم الأغذية الزراعية هو منظورها الشامل للتنمية والذي الربط بين جهود التنمية الزراعية على عكس التركيز التقليدي على زيادة الإنتاجية الزراعية لعدد قليل من السلع، هذا النهج يدمج ويتوافق مع مجالات مواضيعية وسياسية مختلفة لأنظمة الأغذية الزراعية بأكملها ، من الإنتاج والمعالجة والتوزيع والتخزين إلى الاستهلاك، كما يشمل أيضا كل من الاستدامة وإدارة النفايات، وعادة ما ينتهج كل بلد برامج ومبادرات تنمية زراعية مختلفة تتعامل مع قطاعات فرعية مختلفة أو مناطق بيئية دون وطنية، ولكن فيما يتعلق بنهج نظم الأغذية الزراعية يجب على البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المستوى القطري أن يجمعها معا لتعزيز التماسك والتحول الإيجابي الجماعي.

الاستدامة: تؤكد الإستدامة كمبدأ توجيهي على الحاجة إلى ممارسات مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وبيئيا، ولجعل هذا المبدأ ملزما يجب دمج معايير الاستدامة في السياسات واللوائح، على سبيل المثال يمكن للسياسات فرض إجراء تقييمات للأثر البيئي والنظر في العدالة الاجتماعية وتحليلات الجدوى الاقتصادية لجميع مشاريع ومبادرات الأغذية الزراعية.

الشمولية: الدمج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب والمجتمعات الضعيفة مثل الصيادين والرعاة، وهذا عنصر حيوي في نهج نظم الأغذية الزراعية. ينتج عن الشمولية فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتنفيذ وجهات نظر متنوعة وهي تصوغ التعاون بين مختلف القطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة.

التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين: أعاقت الأنظمة الضعيفة للتعاون والتنسيق تنفيذ أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد ملابو. كمبدأ، فسوف يواصل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إنشاء أنظمة وعمليات لتعزيز التعاون والتنسيق بين اللاعبين المتنوعين، وسوف يتم استخدام منصات أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التنسيق والتعاون.

صنع القرار المستند على الأدلة: يدعوا إطار عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى استخدام أدلة موثوقة وتعزيزيها لصياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الزراعية وتعزيزالدعم لبناء أنظمة بيانات قطرية أقوى وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية المراجعة كل سنتين الخاصة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإستخدام الأدلة في صنع السياسات.

المساءلة المتبادلة والشفافية: شدد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على أهمية المساءلة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة حيث يمتد هذا الالتزام بالشفافية والمساءلة إلى أبعد من آلية الأقران الأفريقيون ليشمل بطاقة أداء التحول الزراعي في إفريقيا ولوحة قيادة المراجعة كل سنتين والخاصة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد مالاو كأدوات رئيسية لتسهيل آلية مراجعة الأقران المنصوص عليها في مبادئ وقيم الاتحاد الأفريقي. تعكس تقارير المراجعة كل سنتين الخاصة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الحاجة إلى بناء وتعزيز الآليات والمنصات للمساءلة المتبادلة ومراجعة الأقران على المستوى القطري، وسيكون عنصر المراجعة والمساءلة هذا بعدا رئيسيا لتنفيذ إعلان كمبالا.

مبدأ التبعية ودعم التكامل الإقليمي: يؤكد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على الحاجة إلى تسخير الدعم الإقليمي مشيرا إلى أن الجهود على المستوى القطري وحدها لن تكون كافية، كما يقر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بأن بعض القضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدولة حيث يعتبر دور المجتمع الاقتصادي الإقليمي مهم في هذا السياق، ولهذا فإن جدول أعمال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ما بعد ملابو يعترف بأهمية التعاون بين الدول وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والبنية التحتية العابرة للحدود وآليات الدفع والتسوية المستدامة لتسخير التكامل والوئام الإقليمي، على المستوى القاري فسوف تلعب وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد أدوارا حاسمة في التنسيق وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان والمناطق للاستفادة من نقاط القوة والتكامل الإقليمي.

إعتناق التقدم التقني: يركز هذا المبدأ على تحويل أنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا من خلال الابتكارات مثل الزراعة الدقيقة والأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية حيث تعمل هذه التكنولوجيا على تحسين الإنتاجية والكفاءة ومرونة التكيف المناخي و تعزيز النمو الشامل من خلال الاستفادة من صغار المزارعين والنساء والشباب لتعزيز إدارة الموارد والوصول إلى الأسواق، وتعد التكنولوجية أمرا حيويا لبناء نظم مستدامة للأغذية الزراعية وتلبية احتياجات الأمن الغذائي في إفريقيا لتنفيذ المبادئ التوجيهية لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية : 2026–2035 بنجاح، ومن الضروري وضع آليات تجعل هذه المبادئ ملزمة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. من المؤمل أن تضمن هذه المبادئ الملزمة إلتزام جميع أصحاب المصلحة بالأجندة التحويلية التي وضعها البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتعزز المساءلة والاستدامة والشمولية لتطوير نظم الأغذية الزراعية في إفريقيا.

المنظور الشامل والمتكامل: يمكن جعل تحويل نظم الأغذية الزراعية ملزما من خلال إنشاء آليات تنسيق بين القطاعات مثل اللجان ما بين الوزرات والتشريعات لفرض التخطيط المتكامل، بما في ذلك الاعتبارات التكنولوجية والتي سوف تقود إلى تعزيز استراتيجية متماسكة عبر القطاعات.

3. الاتجاهات والعوامل التي ستشكل أنظمة الغذاء في إفريقيا خلال العشرية المقبلة

تمر النظم الغذائية في إفريقيا بتغيرات تحويلية بسبب تأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والبيئية والمناخية والتكنولوجية، وخلال العقد القادم فإن فهم هذه الديناميكيات سوف يساعد أصحاب المصلحة في تشكيل مشهد الأغذية الزراعية في إفريقيا لضمان الأمن الغذائي والتغذوي ودفع النمو الاقتصادي وتعزيز سبل العيش في جميع أنحاء القارة، في هذا القسم سيتم تقديم المحركات والاتجاهات الرئيسية لذلك.

التوسع الحضري وتغيير أنماط الاستهلاك

تسير القارة نحو التوسع الحضري بصورة مطردة مما أدى إلى تغير العادات الإستهلاكية للغذاء، كما أدت أنماط الحياة الحضرية، التي تعطي الأولوية لفعالية الوقت إلى زيادة في استهلاك الوجبات الجاهزة والأطعمة المحضرة خارج المنزل، وبات قطاع معالجة الأطعمة الناشئ، بمثابة الجسر الرئيسي بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ونمو الأسواق المحلية والإقليمية، وأدت زيادة تمديد سلاسل القيمة للأغذية الزراعية إلى زيادة تعقيدها مما يستلزم سياسات إضافية للمضي قدما.

النمو الإقتصادي وإرتفاع المداخيل

ساعد النمو الاقتصادي المستدام في العديد من البلدان الأفريقية على خلق طبقة وسطى مزدهرة قادرة على الإنفاق ببذخ، هذا النمو الاقتصادي يخلق طلبا على المنتجات الغذائية المتنوعة وعالية الجودة بما في ذلك اللحوم والأسماك ومنتجات الأسماك ومنتجات الألبان والأطعمة المصنعة، مثل هذه التحولات والتي من المتوقع أن تنمو على مدى العقد المقبل سوف تؤثر على أنماط الإنتاج والاستهلاك في قطاع الأغذية الزراعية.

الطفرة السكانية

من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في إفريقيا بحلول عام 2050، ليصل إلى حوالي 2.5 مليار شخص وسوف يرفع هذا الإنفجار السكاني من الطلب على الغذاء وينتج مزيدا من التحديات والفرص، وسيتطلب تلبية هذا الطلب زيادة كبيرة في الإنتاجية الزراعية والكفاءة ومعالجة الأغذية لمواكبة أنماط الاستهلاك المتغيرة.

الابتكارات التكنولوجية

تم وضع التطورات التكنولوجية لإحداث ثورة في أنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا، حيث يمكن لهذه الابتكارات مثل الزراعة الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والزراعة الدقيقة وأنظمة الإنذار المبكر المبتكرة والمنصات الرقمية لتعزيز المسائل المتعلقة بالإنتاج والصحة والزراعة الدقيقة التي تساعد على رفع الإنتاجية، وقد مكن الاعتماد الواسع النطاق للهواتف المحمولة وآليات الدفع عبر الهواتف المحمولة والأدوات الرقمية إلى تسريع الوصول إلى المعلومات والخدمات المالية والأسواق للمزارعين، وقاد إلى النمو الزراعي والتحول.

تغير المناخ والاستدامة البيئية والاستقرار الاجتماعي

يشكل تغير المناخ تهديدا خطيرا للإنتاجية الزراعية حيث تؤثر التقلبات في معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية المتطرفة بشكل سلبي على غلة المحاصيل والأمن الغذائي، ويعد تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والممارسات الزراعية المراعية للمناخ أمرا حيويا للتخفيف من هذه التحديات، بالإضافة إلى ذلك فإن ضمان الاستقرار الاجتماعي والبيئي من خلال معالجة عوامل الهجرة الناتجة عن النزاعات أمر بالغ الأهمية. وتعد إفريقيا حاليا القارة الأكثر تضررا من التغير المناخي، ومع ذلك فهي تمتلك أيضا أكبر الفجوات الزراعية التي يمكن سدها وهذا يشكل فرصة لمعالجة كلتا المسألتين في وقت واحد عن طريق إستخدام الابتكارات والتكنولوجيا المناخية الذكية الناشئة، وعلى الرغم من أهمية العوامل المذكورة أعلاه فإن الاتجاهات والدوافع الناشئة الأخرى كما هو موضح أدناه تتطلب كذلك إلاء اهتمام خاص. وينبغي النظر في الإستخدام الإحترازي للعلوم النووية في تعزيز المرونة الزراعية من خلال تقنيات مثل توليد الطفرات النباتية وعلم المياه النظيرية ومكافحة الآفات.

ديناميات البعد الجنساني في مجال الزراعة: هناك اعتراف متزايد بأن تمكين المرأة في المجال الزراعي يمكن أن يساعد في تغيير نظم الأغذية الزراعية في إفريقيا، وفي حين تشكل المرأة جزءً معتبرا من القوى العاملة الزراعية في العديد من البلدان الأفريقية فإنها غالبا ما تواجه حواجز أمام الوصول إلى الموارد مثل الأراضي والائتمان والمدخلات الزراعية، يمكن أن ينتج عن معالجة هذه الفوارق بين الجنسين إلى إنتاجية كبيرة ومكاسب فيما يتعلق بالأمن الغذائي. علاوة على ذلك، فإن تعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة الزراعية لا يحسن من تغذية الأسرة فحسب بل يعزز أيضا مرونة المجتمع على التكييف والتنمية الاقتصادية، كما أن تمكين المرأة في نظم الأغذية الزراعية يمنحها القدرة على تحسين استقلاليتها الاقتصادية، مما يؤدي إلى توفير حياة أفضل لأنفسهن ولأسرهن ومجتمعاتهن وبالتالي فإن السياسات والتدخلات المراعية للجنس لدعم المزارعات ضرورية للتحول العام لقطاع الأغذية الزراعية في إفريقيا.

إشراك الشباب: تتمتع أفريقيا بعدد كبيرا ومتزايدا من الشباب، ويمثل هذا الرصيد الغني من الشباب فرصة كبيرة لنمو النظم الزراعية والغذائية والابتكار والاستدامة، ويعد إشراك الشباب في الزراعة أمرا حيويا لمستقبل هذا القطاع، يرجع ذلك جزئيا إلى إمكانية دفع الشباب إلى اعتماد التكنولوجيا الجديدة وتقنيات الزراعة الحديثة ونماذج الأعمال المبتكرة من خلال التدريب والإرشاد والوصول إلى الموارد مثل الأراضي والتمويل، ويمكن للشباب أن يصبحوا عوامل تغيير رئيسية في تحويل الممارسات الزراعية التقليدية حيث تساعد مشاركة الشباب في الزراعة أيضا في معالجة قضايا البطالة والهجرة من الريف إلى الحضر من خلال خلق فرص عمل ذات مغزى داخل القطاع. علاوة على ذلك، يمكن للشباب ضخ أفكار جديدة وطاقة في سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز الاستدامة والنمو طويل الأجل، وبالتالي فإن تشجيع مشاركة الشباب في الزراعة هو محرك حاسم لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا.

السياسات التجارية والتكامل الإقليمي: تعتبر السياسات التجارية والتكامل الإقليمي خاصة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حاسمة لتحويل الغذاء الزراعي في إفريقيا. تعزز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التجارة داخل إفريقيا من خلال خفض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية

وتنسيق المعايير، وبالتالي تحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية في جميع أنحاء القارة من خلال تعزيز روابط اقتصادية أقوى بين الدول الأفريقية، وتساعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إنشاء أنظمة غذائية أكثر مرونة وأقل عرضة للصدمات الخارجية وتقلب الأسعار. تعتبر مواءمة السياسات والمعايير التجارية بموجب اتفاقية التجارة الحرة لتسهيل حركة السلع عبر الحدود أكثر سلاسة، مما يقلل التكاليف ويعزز توافر المنتجات الغذائية المتنوعة. وعلاوة على ذلك، فإن التكامل الذي تحركه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يجذب الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية ومعالجة القيمة المضافة التي تعتبر حيوية لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الأفريقية. إن دعم هذه السياسات أمر ضروري للنهوض بتحول نظم الأغذية الزراعية في أفريقيا وتعزيز النمو المستدام وضمان الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء القارة.

تغير التغذية والنظام الغذائي: مع ارتفاع الدخل في إفريقيا والتقدم الحضري يتزايد الطلب على الأطعمة المصنعة بما في ذلك اللحوم ومنتجات الألبان. على الرغم من وجود علاقة بين استهلاك اللحوم الدهنية وأمراض القلب والأوعية الدموية، وتشير الأبحاث الحالية إلى أن المخاطر ترتبط ارتباطا وثيقا بأنواع الدهون المستهلكة بدلا من اللحوم ومنتجات الألبان نفسها والتي تعتبر ضرورية لتحسين تغذية الأطفال. تعتبر عملية تجهيز الأغذية عنصرا حيويا لضمان سلامة الأغذية وإطالة العمر الافتراضي والحد من فقدان الطعام والهدر والحفاظ على العناصر الغذائية الضرورية للمحافظة على الصحة، ومن الضروري التفريق بين أشكال المعالجة المختلفة، علاوة على أن الأطعمة فائقة المعالجة والتي يمكن أن تحتوي على القليل من العناصر الغذائية الأساسية وتتضمن إضافات قد تكون ضارة فقد تكون أيضا غير كافية من الناحية التغذوية، ليست كل الأطعمة المصنعة ضارة بالصحة بطبيعتها. هذا التغير في نمط التغذية في إفريقيا يعكس تحولا من الوجبات الغذائية التقليدية المصنعة إلى الأنظمة الغذائية الغنية بالأطعمة فائقة المعالجة الغنية بالدهون المشبعة والصوديوم والسكر والكربوهيدرات المكررة، ويسهم هذا التحول إلى جانب زيادة أنماط الحياة الكسولة في سوء التغذية والذي يشمل نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة، فضلاً عن الأمراض غير المعدية ذات الصلة.

الإدارة المستدامة للمياه: تعتبر الإدارة المستدامة للمياه محركا حاسما للتحول الزراعي في إفريقيا خاصة في المناطق التي تواجه ندرة في المياه، وتعتبر ممارسات إدارة المياه الفعالة والرشيدة مثل اعتماد الري بالتنقيط وحصاد مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه ضرورية للحفاظ على الإنتاجية الزراعية في مواجهة تغير المناخ والنمو السكاني. إن الحصول على موارد مائية موثوقة وكافية هو المحدد الرئيسي لغلة المحاصيل والأمن الغذائي والتغذوي. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد الإدارة المستدامة للمياه في منع تدهور الأراضي وضمان إستمرارية الأراضي الزراعية على المدى الطويل، ويتعين على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية للمياه والبحوث وبناء القدرات لتعزيز اعتماد الممارسات المستدامة من خلال ضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية، ويمكن لأفريقيا تعزيز مرونة التكيف الزراعية ودعم نمو وموثوقية واستدامة أنظمتها الغذائية الزراعية.

4. الأهداف الاستراتيجية والتدخلات والمخرجات والنتائج ذات الأولوية

لتحقيق رؤية القارة وأهدافها الطموحة، تتبع هذه الاستراتيجية وخطة العمل مسارات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من أجل التغيير (**الشكل 1**)، والتي تصف المنطق الذي يربط الأهداف الاستراتيجية الرئيسية والتدخلات الاستراتيجية الرئيسية المصاحبة والنتائج والتأثيرات المتوقعة.

African Union CAADP AUDA - NEPAD AFRICAN UNION DEVELOPMENT AGENCY

مسارات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لتحويل نظم الأغذية الزراعية

الهدف الاستراتيجي 1: تكثيف إنتاج الغذاء المستدام والتصنيع الزراعي والتجارة

يرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى المساهمة في تحويل نظم الأغذية الزراعية من خلال الإنتاج المستدام للمنتجات الزراعية للاستهلاك وإضافة القيمة والتجارة (داخل البلدان في القارة وخارجها)، كما يرمي إلى المساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق الثروة والوظائف وضمان الاستدامة البيئية والتخفيف من تأثير الصدمات الأخرى.

الغرض من هذا الهدف الاستراتيجي هو زيادة إنتاج الأغذية الزراعية بنسبة 45٪ بحلول نهاية عام 2035 من خلال اعتماد ممارسات زراعية مستدامة لتلبية متطلبات الغذاء الأفريقية المتزايدة وفرص التجارة العالمية وخفض الخسائر بعد الحصاد بنسبة 50٪ ، والتجارة البينية الإفريقية المنتجات الزراعية والمدخلات بحلول عام 2035 بما يتماشى مع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، وزيادة حصة الأغذية المصنعة محليًا إلى 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأغذية الزراعية بحلول عام 2035.

لا يقوم هذا الهدف بتعزيز الإنتاجية فحسب بل سيضمن أيضا إستدامة هذا النمو بيئيا، وتشدد الاستراتيجية على الحاجة إلى تعزيز نظم المدخلات الزراعية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى جودة البذور والأعلاف وخدمات التلقيح والأسمدة والمياه والتكنولوجيا، كما يدعو إلى تحفيز نمو التصنيع الزراعي من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع واستدامته، وتعتبر الاستثمارات في سلاسل القيمة الإقليمية والتحسينات في السياسات التجارية والبنية التحتية والخدمات ضرورية لربط المزارعين الأفريقيون بالأسواق الأوسع وبالتالي تعزيز الفرص الاقتصادية والأمن الغذائي والتغذوي.

يتطلب تحقيق هذا الهدف تدخلات تعالج التحديات الرئيسية المرتبطة بانخفاض إنتاج الغذاء وقلة الإنتاجية، لا سيما من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا عالية الجودة، وسيتم معالجة التحديات المرتبطة بالقدرة التنافسية والاستدامة لقطاع الأغذية الزراعية من خلال دمج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب في سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية وكذلك من خلال بناء مهاراتهم في ريادة الأعمال وتمكينهم من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحفز التصنيع الزراعي، وسيشمل تعزيز التجارة داخل إفريقيا الإستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية وتحسينات في السياسات التجارية والبنية التحتية والخدمات، ولتحقيق هذا الهدف سيتم تنفيذ التدخلات الاستراتيجية التالية:

الإنتاج المستدام للغذاء

1- تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام وضمان أنظمة المدخلات الوظيفية (أنظمة البذور والأسمدة والمياه وخدمات التوجيه). وتشمل الإجراءات الرئيسية:

- زيادة الاستثمارات في الأبحاث الزراعية والتطور التقني
- زيادة توافر المدخلات الزراعية وتسهيل الحصول عليها وجودة المدخلات الزراعية
- إنشاء خدمات بحوث وإرشاد زراعي بقيادة المزارعين مع آليات ردود فعل فعالة لتحفيز الابتكار وتلبية متطلبات السوق

- تطوير نماذج تعزز التعاون بين صغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لضمان الفوائد الشاملة من التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق.
- دمج صياغة وإعتماد التشريعات الوطنية للتقنيات الناشئة وإستخدامها
- إتاحة أدوات صنع القرار الوطنية متاحة لجميع أصاحب المصلحة في نظام الأغذية الزراعية من المزارعين إلى المستهلكين
- زيادة توافر المدخلات الزراعية بجودة وأسعار معقولة
- تحسين حوافز المنتجين لاعتماد إستخدام التكنولوجيا
- تحديث وتنشيط خدمات الإرشاد الزراعي على نطاق واسع باستخدام التكنولوجيا الرقمية والاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي
- تعزيز التعاون الإقليمي ومواءمة السياسات
- تعزيز مشاركة النساء والشباب، الفاعلين الرئيسيين في سلاسل توريد المدخلات
- معالجة قضايا التنمية الريفية من خلال تعزيز نظم بذور يديرها المزارعون بـأنفسهم وبذورمحلية مرنة التكيف مع المناخ والتأكيد على الإقتصاد الدائرة في إطار عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

2- تعزيز اعتماد ممارسات الإنتاج الغذائي المستدام، وتشمل الإجراءات الرئيسية:

- تنفيذ الزراعة التي تحافظ على البيئة
- تنفيذ إدارة مكافحة متكاملة للآفات تسهم في تعزيز الإنتاجية والإشراف البيئي
- تطوير الأدوات والممارسات التي تدمج النظم البيئية الطبيعية في الزراعة لدعم التنوع البيولوجي وصمود النظام البيئي
- زيادة فرص الوصول إلى الأدوات والأساليب الرقمية واستخدامها بما يعزز الكفاءة عبر أنظمة الأغذية الزراعية
- زيادة إعتماد حلول إدارة المياه الزراعية الذكية التي تضمن الإستخدام الآمن والعادل لموارد المياه في القارة
- معالجة الحواجز التي تحول دون وصول النساء والشباب إلى التكنولوجية
- معالجة مشكلة خسائر ما بعد الحصاد التي تحدث في المحاصيل والمنتجات الحيوانية مع تطوير مرافق المعالجة والتخزين المنزلية لدعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة،
- تحديد المبادئ التوجيهية للممارسات الزراعية المستدامة واعتماد الزراعة الذكية مناخيا ومعالجة الاقتصاد الدائري لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد وإدارة النفايات

3- خلق بيئة مواتية ومنظمة للتكنولوجيا الناشئة والتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي والرقمنة وتطوير الزراعة الدقيقة، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- الاستثمار في الخبرة والبنية التحتية التكنولوجية

- تيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات
- بناء أطر تدعم وتسهيل تبادل المعارف واعتماد أفضل الممارسات على طول سلسلة القيمة من قبل جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك النساء والشباب.
- عمل سياسة وتوفير الدعم المالي لهذه التكنولوجيا الناشئة
- تطوير شراكة وظيفية بين مطوري التكنولوجيا ومستخدميها
- دعم صياغة واعتماد تشريعات وطنية للتقنيات الناشئة وإستخداماتها
- إتاحة أدوات صنع القرار الرقمية لجميع أصحاب المصلحة في نظام الأغذية الزراعية، من المزارعين إلى المستهلكين
- زيادة الوصول إلى واستخدام الأدوات الرقمية والأساليب التي تعزز كفاءة نظمة الأغذية الزراعية
- معالجة الحواجز التي تعوق إستخدام التكنولوجية من قبل النساء والشباب

التصنيع الزراعي

4- تحفيز النمو والقدرة التنافسية واستدامة المؤسسات الزراعية الصناعية مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- خلق بيئة مواتية تضمن الوصول الموثوق إلى المواد الخام
- تحسين خدمات الطاقة والبنية التحتية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإزدهار في معالجة الأغذية الزراعية
- بناء بنية تحتية مؤسسية لتطوير المهارات والابتكارات التكنولوجية
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة وإدارة مخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة
- معالجة انتشار شهادات سلامة الأغذية التي تصدرها جهات خاصة
- الدعوة إلى إقامة المعارض في إفريقيا وتعزيز التواصل الخاص بالمبيعات المحلية
- تطوير القدرة الريادية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها النساء والشباب
- دعم الشراكات والعمل الجماعي بين أصحاب المصلحة في نظام الأغذية الزراعية
- بناء أطر لتطوير التكنولوجيا وتسهيل اعتماد وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات عبر سلسلة القيمة

5- دمج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب في سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- الاستثمار في التعليم التقني والتدريب المهني ومراكز التفقيس والمسرّعات لتزويد الشباب والمزارعات الريفيات بالمهارات العملية والموارد اللازمة للدخول في مجال الإنتاج الزراعي

- دعم التكنولوجيا الرقمية التي تربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات معالجة الأغذية الناشئة
- ترقية مهارات المرأة والشباب ورفع قدراتهم للانخراط في الأعمال التجارية الزراعية
- معالجة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة في الأعمال التجارية الزراعية
- اعتماد سياسات مشتريات وتجارة إيجابية لدمج المرأة والشباب في الاسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

6- وضع ودمج سلاسل القيمة لتحفيز إضافة قيمة على طول سلاسل القيمة بأكملها، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تعزيز نهج سلسلة القيمة على المستوى الوطني
- بناء التآزر في مجال التصنيع الزراعي بين البلدان وعبر الصناعات لتعزيز الترابط المتبادل بين الاقتصادات الأفريقية
- تسهيل توأمة الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى لغرض إمدادات المدخلات الوسيطة والتكنولوجية ونقل المهارات
- تحفيز الأسواق واعتماد ممارسات تطوير السوق التي تعزز امتصاص المنتجات المنتجة محليا
- إعتماد سياسات إيجابية في مجال المشتريات والتجارة تعمل على دمج النساء والشباب في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية

7- تحسين الامتثال لمتطلبات الاستدامة، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تنفيذ البرامج التي تدعم نمو المؤسسات ورجال الأعمال مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة
- تنفيذ البرامج التي تدعم المؤسسات التي تقودها النساء والشباب للامتثال لمتطلبات الاستدامة الإلزامية والطوعية

تحسين التجارة

8- تعزيز الوصول إلى الأسواق وتسهيل التجارة، تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- سياسات الإصلاح والتدابير التنظيمية التي تقيد الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية
- تقليل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية غير الجمركية التي تعيق التجارة إقليميا وداخل إفريقيا
- وضع برامج تقود إلى التصديق الكامل على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها في قطاعات الزراعة والغذاء
- تطوير وتنفيذ السياسات التي تعزز التجارة بين أفريقيا والمنتجات والخدمات الغذائية الزراعية مع تضمين بروتوكولات تجارة النساء والشباب

- تطوير نماذج تعزز التعاون بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان الاستفادة الشاملة من التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق
- دمج الصرف الصحي والصحة النباتية والتدابير والبيانات في السياسات التجارية الإقليمية ، لا سيما في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز المواءمة وتسهيل ممارسات تجارية أكثر سلاسة

9- الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية وسلال الغذاء والممرات التجارية. تشمل الإجراءات الرئيسية:

- الاستثمار في وتنفيذ سياسات التيسير التجاري والبنية التحتية والخدمات (الطاقة والطرق والسكك الحديدية والموانئ والاتصالات وضمان الجودة والحدائق الزراعية) لربط الفائض الغذائي بمناطق العجز
- تنفيذ الأنشطة الموضحة في برنامج الحدائق الزراعية العامة التابع للإتحاد الأفريقي
- تحسين وصول الشباب والمرأة إلى الأسواق داخل المنطقة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
- تعزيز تعاونيات المرأة والشباب على طول سلاسل القيمة
- إنشاء برامج تدريب مع شهادات في تيسير التجارة والمهن ذات الصلة التي تستهدف النساء والشباب

المخرجات الرئيسية

إن تنفيذ الاستراتيجيات الموضحة سوف ينتج عنه العديد من المخرجات الرئيسية، بما في ذلك الأطر والسياسات والخطط والبرامج واللوائح على جميع المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والقارية) التي يتم تطويرها أو تحسينها وتنفيذها في المجالات المتعلقة بتوليد التكنولوجية واعتمادها وإنتاج الأغذية والتصنيع الزراعي والتجارة. وتشمل المخرجات الأخرى الاستثمارات التي تم تنفيذها والبنية التحتية والخدمات التي جرى تطويرها أو تحسينها والتكنولوجيا والأدوات التي تم إنشاؤها أو توفيرها وإنشاء الشراكات والوصول إلى الموارد المحسنة وإزالة الحواجز التجارية وتطوير المهارات والقدرات، وسوف يتم التمييز بين المخرجات عبر القطاعات والقطاعات الفرعية لنظام الأغذية الزراعية على طول سلاسل القيمة، وعبر مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج الوسطية

سوف تسهم المخرجات في العديد من النتائج الوسيطة بما في ذلك التحسينات في توافر المدخلات الزراعية وجودتها، إلى جانب الممارسات الزراعية المعززة والمدعومة بخدمات الإرشاد الفعالة لزيادة إنتاجية المزارعين وتقليل الأثر البيئي. إن تعزيز التعاون الإقليمي ومواءمة السياسات سوف يعمل على تنمية بيئة أكثر ملاءمة لتحويل نظم الأغذية الزراعية، علاوة على ذلك فإن الوصول المعزز إلى الأدوات

الرقمية والتكنولوجيا الناشئة والزراعة الدقيقة – التي تسهلها الشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص سوف تدفع إنتاجية نظام الأغذية الزراعية والقدرة التنافسية، وسيتم دعم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة لا سيما تلك التي يقودها النساء والشباب، ومن خلال تسهيل الوصول إلى التمويل والمنتجات عالية الجودة فإنن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز أسواق التصدير بصورة أوسع وأكثر تنوعا وإستقرار أسعار المواد الغذائية وأنظمة معلومات سوق قوية إلى جانب استثمارات البنية التحتية الاستراتيجية.

الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الاستثمار والتمويل لتحول سريع لأنظمة الأغذية الزراعية

إن زيادة الإستثمار والتمويل يشكل هدفا إستراتيجيا بالغ الأهمية لتحقيق التحول المستدام لنظام الأغذية الزراعية في استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ويبدوا أن هدف تخصيص 10% من إجمالي الإنفاق العام للزراعة في إعلان مابوتو 2003 وإعلان ملابو 2014 والذي لم تحققه سوى قلة من البلدان قد أدى إلى تشتيت الإنتباه عن آليات الإستثمار والتمويل اللازمة لإزالة المخاطر عن القطاع وتحفيز الإستثمارات والتمويل من جانب القطاع الخاص، ومع تركيز أعلان كمبالا للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا على أنظمة الأغذية الزراعية ينبغي النظر في جميع مصادر الإستثمار والتمويل من القطاع العام والمساعدات الإنمائية المحلية والخارجية ومن القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

الغرض من هذا الهدف الإستراتيجي هو حشد ما مجموعه 100 مليار دولار من الإستثمارات العامة والخاصة في أنظمة الأغذية الزراعية الأفريقية بحلول عام 2025 مع ضمان تخصيص ما لا يقل عن 10% من الإنفاق العام السنوي لأنظمة الأغذية الزراعية وإعادة إستثمار ما لا يقل عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي للأغذية الزراعية سنويا في هذا القطاع.

تؤمن استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على أهمية تعزيز جودة الاستثمار لضمان استخدام الأموال بكفاءة وتخصيصها للمشاريع والبرامج المستدامة والمؤثرة، وهذا يتطلب إعادة تصميم البنية المالية لتلبية احتياجات أنظمة الأغذية الزراعية وتعزيز المرافق التي تدعم تطوير المبادرات الرئيسية والمشاريع القابلة للتمويل، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تشمل البنية المالية المعاد تصميمها فرص تمويل خاصة لدعم ريادة الأعمال داخل أنظمة الأغذية الزراعية خاصة للشباب والنساء. من المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى تعزيز الإنتاجية وجذب الاستثمار في القطاع الخاص مما يساهم في نمو اقتصادي طويل الأجل. لتحقيق هذا الهدف فسوف يتم القيام بالتدخلات الاستراتيجية التالية:

1- تحسين جودة استثمارات القطاعين العام والخاص، تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- إنشاء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص من أجل الإستثمارات في القطاع
- إعادة توظيف دعم المنتجين للمناطق ذات النتائج الفعالة من حيث التكلفة

- تعزيز بدائل للاستثمار والتمويل التقليديين، مثل تأمين الوصول إلى الأراضي للشباب والنساء وإنشاء صندوق استثماري لأنظمة الغذاء على مستوى إفريقيا لدعم المبادرات الزراعية المستدامة.
- وضع استراتيجيات لتعزيز البيئة السياسية للزراعة بما في ذلك توسيع نطاق مقايضات الديون مقابل المناخ
- تحديد مسؤوليات الحكومة في خلق بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص وضمان أن الإستراتيجيات سوف توازن بين المصالح العامة والخاصة بشكل مناسب
- تحديد مجالات الاستثمار الهامة مثل الوصول إلى الائتمان وتمكين الشباب المرأة من الزراعة واعتماد التكنولوجية والحد من خسائر ما بعد الحصاد وتطوير البنية التحتية

2- زيادة استثمارات القطاع العام في نظم الأغذية الزراعية، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير الزراعي والابتكارات والتكنولوجيا والطاقة والمياه والري والبنية التحتية الأخرى (التغليف والتبريد والتخزين والتسويق وما إلى ذلك)
- تعزيز التخطيط التشاركي والمستجيب للجنسين والتنفيذ ومراقبة الاستثمارات
- تطوير وتعزيز تقليل مخاطر الصكوك المالية بواسطة البنوك المركزية بما يشجع البنوك التجارية على زيادة الإقراض لقطاع الأغذية الزراعية
- تحسين استثمارات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والطاقة ومرافق التخزين بما في ذلك السلال الغذائية والممرات
- تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال التقليل من المخاطر وتقديم نماذج تمويل مختلط يقبل تقاسم المخاطر
- تطوير التدابير المالية وغير المالية بما في ذلك الحوافز الضريبية والإصلاحات التنظيمية والسندات الخاصة بالمغتربين لزيادة الاستثمارات في أنظمة الأغذية الزراعية بما في ذلك من تحويلات المغتربين
- إصدار سندات المهجر للإستفادة من أصول الأفريقيين في المهجر

3- تعزيز القدرات لتطوير الشركات الرائدة والمشاريع المصرفية، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- بناء القدرات الحكومية لتطوير المشاريع الرائدة القابلة للتنفيذ والقابلة للتمويل
- تعزيز جودة تصميم وتنفيذ المشاريع للحد من البحث عن الإيجار والفساد وزيادة الكفاءة والفعالية
- تعزيز القدرة الحكومية على فهم فرص التمويل والمتطلبات والتنقل بين منصات التمويل المختلفة
- تطوير وتنفيذ المشاريع الرئيسية للإستفادة من الحجم والتأثير

- تنقيح الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي الحالية وخطط الاستثمار الزراعي الإقليمية أو تصميم مشاريع جديدة مع المشاريع الرائدة ونماذج أعمال بحيث تكون جذابة للتمويل العام والخاص
- تصميم وتنفيذ برامج التوعية المالية للمزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة

4- تحسين الوصول إلى تمويل الاستثمارات لتحويل نظم الأغذية الزراعية، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تطوير وتعزيز الآليات والمنصات لمواءمة وتنسيق حشد الاستثمار على جميع المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والقارية)
- إنشاء آلية تمويل استثمارات أغذية زراعية أفريقية شاملة تستجيب للنوع الاجتماعي لزيادة الرقعة الخضراء وتوفير الأموال للقروض والمنح السيادية الإمتيازية

المخرجات

إن تنفيذ التدخلات الاستراتيجية سوف تؤدي إلى العديد من المخرجات بما في ذلك أطر ونماذج التمويل المبتكرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات التمويل المختلطة للحد من وتقاسم المخاطر، كما أن الوصول إلى برامج محو الأمية المالية المعززة والموسعة أمر بالغ الأهمية، وتشمل المخرجات الأخرى حوافز الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين وصفقات التمويل الزراعي ونماذج التمويل المبتكرة التي ستكون ضرورية لنمو القطاع.

النتائج الوسيطة

تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة يهدف إلى زيادة وتحسين جودة الاستثمار العام والخاص في نظم الأغذية الزراعية، وهذا يشمل رفع كفاءة التمويل والتوقيت بالنسبة للأموال المخصصة للخطة الوطنية للاستثمار الزراعي وخطة الاستثمار الزراعي الإقليمية وتعزيز البنية التحتية المالية وتعزيز فهم احتياجات الاستثمار عبر القطاعات الفرعية للأغذية الزراعية. ونتيجة لذلك سوف ينمو التمويل الإجمالي المتاح للقطاع الزراعي حيث يعود ذلك جزئيا إلى أن مخاطر الإقراض للمؤسسات المالية سيتم خفضها وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لا سيما للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، علاوة على ذلك يمكن أن تساعد الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تقليل التكاليف وتقليل مخاطر التخلف عن السداد بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

الهدف الاستراتيجي 3: ضمان الأمن الغذائي والتغذوي

على الرغم من التقدم الجدير بالثناء في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء القارة لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للجزء الأكبر من السكان الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وتطرح معالجة هذه المسألة تحديات كبيرة لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة في ضوء الطبيعة المعقدة والمترابطة بشكل متزايد للزراعة والأمن الغذائي والتغذية والصحة وسلامة الأغذية، تتجلى هذه التحديات في الافتقار إلى المحاصيل المتنوعة والمحاصيل عالية التغذية والتكلفة العالية للوجبات الغذائية الصحية وخيارات الغذاء الاستهلاكية المحدودة والعقبات المتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية، وعلى سبيل المثال تؤثر الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية إلى حوالي 130 ألف شخص سنويا مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الطبية العلاجية بالإضافة إلى فقدان الإنتاجية (خصما من أيام العمل أو المدرسة). ومع ذلك، فإن القوة العاملة الصحية والمنتجة ضرورية للتحول الاجتماعي والاقتصادي في القارة.

يرمي هذا الهدف الإستراتيجي إلى تحقيق القضاء على الجوع في جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي بحلول عام 2025 والحد من التقزم بنسبة 25% والهزال بنسبة 25% وزيادة الوزن بنسبة 25% وضمان قدرة 60% من سكان افريقيا على تحمل تكلفة نظام غذائي صحي.

تسلط استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الضوء على دور نظم الأغذية الزراعية في القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، كما أنها تدعو إلى اعتماد ممارسات لتحسين توافر النظم الغذائية الصحية والآمنة وإمكانية تحمل تكلفتها واستهلاكها لتحسين نتائج صحة الإنسان، كما تؤكد على تثقيف المستهلك وتطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج الهامة للتغذية والغذاء على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. إن تعزيز معايير الصحة والصحة النباتية

وبروتوكولات صحية واحدة من الأمور الضرورية لحماية الصحة العامة وضمان أن الطعام المنتج في إفريقيا آمن ومغذي.

تركز التدخلات التي تم تصميمها لمواجهة التحديات الكبيرة داخل نظام الأغذية الزراعية على تعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة. لا غنى عن هؤلاء الفاعلين في إنتاج الغذاء ولكنهم كثيرا ما يجدون صعوبات في تلبية معايير الصحة والصحة النباتية الأساسية. الهدف من التدخلات المقترحة هو تعزيز قدرة هذه الجهات الفاعلة على الامتثال للمعايير ذات الصلة وتحسين سلامة الأغذية وجودتها مع تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، ويعتبر القطاع الخاص جزأ بالغ الأهمية في جميع أنحاء سلسلة القيمة الغذائية الزراعية من توريد المدخلات إلى الإنتاج والمعالجة والتوزيع، كما إن تعظيم إمكانات القطاع الخاص قابل للتحقيق فقط عند خلق القطاع العام بيئة مواتية تدعم الأمن الغذائي، ويعتبر ضمان القدرة على تحمل تكاليف الأطعمة الغنية بالمغذيات وإمكانية الوصول إليها بمثابة هدف رئيسي لا سيما بالنسبة للسكان المعرضين للخطر بسبب انعدام الأمن الغذائي.

يعتمد نجاح هذه التدخلات على المشاركة النشطة من قبل أصحاب المصلحة بما في ذلك الوكالات الحكومية والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية ويجب أن يعملوا جميعا معا لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وتطمح هذه المساعي في جوهرها إلى بناء بيئة غذائية أكثر استدامة وإنصافا من خلال معالجة العقبات في كل مرحلة من مراحل نظام الأغذية الزراعية وبالتالي رفع القدرة على التكيف والشمولية لتحقيق هذا الهدف، سوف يتم إجراء التدخلات الاستراتيجية التالية:

1- إنشاء أنظمة غذائية زراعية تعزز التغذية البشرية والنتائج الصحية. تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تشجيع تنويع الإنتاج الزراعي بما في ذلك من خلال زيادة إنتاج واستهلاك المحاصيل الأفريقية التقليدية المغذية
- تشجيع زراعة المحاصيل المتنوعة والكثيفة المغذيات، بما في ذلك أصناف المحاصيل المدعمة بيولوجيا وتعزيز سلاسل القيمة للأغذية الغنية بالمغذيات
- تحسين الوصول إلى الأغذية المغذية من خلال دعم الحدائق المنزلية والثروة الحيوانية الصغيرة ومصايد الأسماك وتربية وإنتاج الأحياء المائية خاصة بين الفئات الضعيفة
- إنشاء وتوسيع مبادرات التغذية المدرسية المزروعة منزليا والمبادرات التي تعطي الأولوية للأغذية من المصادر المحلية مما يعزز الجودة الغذائية ودعم المزارعين المحليين.
- تعزيز سياسات وبرامج التغذية مع التركيز على التثقيف الغذائي ومبادرات التوعية التي تساعد المستهلكين على اتخاذ خيارات غذائية صحية
- تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي والتثقيف الغذائي
- تضمين التدخلات المتعلقة بالتغذية في برامج دعم القطاع الزراعي
- دعم البرامج التي تحتفل بالأطعمة التقليدية والمأكولات الثقافية مع التركيز على الأغذية الغنية في التراث الأفريقي وتعزيز سلاسل القيمة للأغذية الغنية بالمغذيات واعتماد نهج يركز على التغذية في جميع سلاسل القيمة المدعومة

- الإستفادة من الاحتفال السنوي بيوم أفريقيا من أجل الأمن الغذائي والتغذوي لتعميق مشاركة الدول الأعضاء وتعزيز برامج دعم التراث الغذائي الغني في أفريقيا
- دعم البرامج التي تسد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالغذاء والأمن الغذائي
- زيادة الوصول إلى الفواكه والخضروات والأغذية الحيوانية من خلال الأسواق المحلية

2- تعزيز سياسات وبرامج التغذية والتثقيف الغذائي وتوعية المستهلك، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تعزيز القدرة على تطوير سياسات واستراتيجيات وبرامج خاصة بالتغذية وحساسة للتغذية ترتبط بأنظمة الأغذية الزراعية على جميع المستويات وضمان التواصل مع الهيئات الوطنية متعددة القطاعات الحالية لمكافحة سوء التغذية.
- إصدار مبادئ توجيهية للتغذية وعكسها في السياسات والبرامج لتضمين التغذية الصحية في أجندة تطوير أنظمة الأغذية الزراعية
- تطوير وتنفيذ سياسات تعزز بيئات الأغذية الصحية والماشية المحلية والمنتجات الخشبية غير الغابية
- إجراء تدريب مهني في التثقيف الغذائي بما في ذلك تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية لتصميم وتنفيذ وتكييف وتقييم إجراءات وسياسات وبرامج تغذية فعالة
- دمج التثقيف الغذائي في المناهج المدرسية

3- تعزيزمعايير الصحة والصحة النباتية وبروتوكولات صحية واحدة، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- صياغة وتنفيذ قوانين وأنظمة سلامة أغذية شاملة ومتوافقة مع المعايير الدولية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية
- إنشاء وكالة سلامة الأغذية الأفريقية في أسرع وقت ممكن
- إنشاء أو تعزيز قدرة سلطات سلامة الأغذية الوطنية على الإشراف على معايير وممارسات سلامة الأغذية
- ترقية المختبرات ومرافق الاختبار ذات الصلة
- تدريب المفتشين والمنظمون على معايير وممارسات سلامة الأغذية
- تنفيذ أنظمة تتبع وخطط إستجابة للطوارئ
- تطوير واعتماد مبادئ توجيهية صحية وبروتوكولات واحدة
- ضمان آلية تنسيق صحي موحدة
- تعزيزالتوعية بأهمية معايير الصحة والصحة النباتية
- تعزيز التنسيق والتناغم الوطنيين فيما يتعلق بمعايير سلامة الأغذية والتجارة لتبسيط العمليات وتحسين ضمان الجودة وتسهيل التجارة عبر الحدود
- إنشاء أنظمة إنذار مبكر ومراقبة وسيطرة على الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود
- تصميم وتنفيذ برنامج القضاء على الأمراض ذات الأولوية مثل طاعون المجترات الصغيرة والسيطرة على الأمراض العابرة للحدود ر الحدود

4- **التعامل مع الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي المبتكرة التي تعالج التغذية، تشمل الإجراءات الرئيسية:**

- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي واستهداف الأسر الضعيفة والمتضررين من الصدمات والأزمات
- ضمان أن كل من الحماية الاجتماعية القائمة على النقد والغذاء وشبكات الأمان الاجتماعية تعطي الأولوية للأغذية الصحية
- توفير دعم مخصص للسكان من الفئات الضعيفة
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات تعمل على تعزيز شبكات الأمان الإجتماعي وخلق فرص إقتصادية مستدامة وضمان الوصول إلى الغذاء المغذي وبأسعار معقولة لجميع المجتمعات
- تنفيذ سياسات وبرامج تحولية بين الجنسين
- تعزيز مشاركة النساء والشباب في أنظمة الأغذية الزراعية
- تطوير آليات مثل إعفاء الدين والإحتياطي الغذائي الإستراتيجي ودعم أسعار الغذاء وضمان أن كل بلد لديه سياسة أمن غذائي واضحة تضمن عدم إنقطاع إمدادات الطعام وإنشاء إحتياطيات للطوارئ وخطط إستجابة وجاهزية لكل من الأحداث الطبيعية والأحداث المصنوعة بواسطة البشر

المخرجات الرئيسية

تشمل المخرجات الرئيسية تحسين سياسات ولوائح وبرامج الأمن الغذائي والتغذوي وزيادة إنتاج واستهلاك الأغذية المغذية التقليدية والمحلية وسلاسل القيمة المعززة التي تعزز الأطعمة الغنية بالتغذية ومعايير وبروتوكولات سلامة الأغذية و معايير الصحة والصحة النباتية وتعزيز البنية التحتية لسلامة الأغذية والقدرات وسياسات وبرامج القطاع الزراعي التي تدمج بشكل هادف التدخلات الحساسة للتغذية.

النتائج الوسيطة

تشمل النتائج الرئيسية الوسيطة تحسين اللوائح الغذائية وأنظمة غذائية أكثر أمانا وزيادة الوصول إلى واستهلاك المزيد من الأطعمة المغذية وتقليل حالات المرض الناتجة عن نقص الغذاء وتقليل الأمراض المنقولة بالغذاء وتفشي المرض، وتشمل النتائج الوسيطة الأخرى تحسين التنوع الغذائي وتناول المغذيات وتحسين سلامة الأغذية وجودتها وتعزيز ثقة الجمهور في النظم الغذائية وتحسين التغذية والنتائج الصحية وتقليل سوء التغذية والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي (انخفاض انتشار التقزم ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة و الأمراض غير المعدية ذات الصلة).

الهدف الاستراتيجي 4: تعزيز الشمولية وسبل العيش العادلة

يقر هذا الهدف الاستراتيجي بأن التغيير التحويلي لأنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا يجب أن يكون شاملاً، وتؤكد استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على الحاجة إلى تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية للفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والشباب والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين والرعاة، كما أنه يعالج عدم المساواة واختلالات القوة التي تقيد المرأة والشباب (النساء والرجال) والمجموعات الضعيفة الأخرى، وتتفاقم أوجه عدم المساواة التي تؤثر على هذه المجموعات بسبب التطرف المناخي والكوارث والصراعات والتباطؤ الاقتصادي والانكماش وعدم القدرة على تحمل تكاليف النظم الغذائية الصحية مما يؤثر عليها بشكل غير متناسب، علاوة على ذلك يتم تشكيل هذه القيود وتعزيزها من خلال الأعراف الاجتماعية وعدم المساواة الهيكلية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون 2020 – لينيت وآخرون 2021).

الغرض الإستراتيجي لهذه الهدف هو خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 50% وتمكين ما لا يقل عن 30% من النساء و30% من الشباب 30% من الفئات الضعيفة في سلاسل القيمة الزراعية بحلول عام 2035 .

من خلال تنفيذ برامج حماية اجتماعية شاملة مع تضمين الأمور المالية وتعزيز استخدام التكنولوجية الرقمية في الزراعة، يرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى تمكين هذه المجموعات من المشاركة الكاملة في اقتصاد نظم الأغذية الزراعية حيث يعد تعزيز الوصول إلى الأسواق والتكامل أمرا بالغ الأهمية أيضا للتأكد من أن جميع المزارعين، بصرف النظر عن حجمهم ، يمكنهم الاستفادة من أسواق الأغذية الزراعية المتنامية في إفريقيا.

يساهم المزارعون والنساء والشباب أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل كبير في أنظمة الأغذية الزراعية. ومع ذلك، تشير الدلائل إلى أن أنهم في كثير من الأحيان يعانون من الوصول المحدود إلى الموارد والخدمات الإنتاجية بعكس المزارعين المتوسطين والرجل والبالغين على التوالي مما يؤثر على عوائد عملهم واستثماراتهم الأخرى في أنظمة الأغذية الزراعية، وتؤدي العوائد المنخفضة إلى نتائج اجتماعية واقتصادية أسوأ. تعالج التدخلات هنا هذا التحدي وغيره من خلال سياسات ومؤسسات وبرامج واستثمارات شاملة تعمل على تحسين البنية التحتية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والمجتمعات الضعيفة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتطوير المهارات الريادية والقيادية بين الفئات الضعيفة، ولتحقيق هذا الهدف فسوف يتم تنفيذ التدخلات الاستراتيجية التالية:

1- تحسين البنية التحتية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والمجتمعات الضعيفة وفا للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الحصول على الغذاء، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- الاستثمار في الطاقة والطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للري

- تحسين الوصول إلى التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي

2- تسهيل الوصول إلى موارد إنتاجية آمنة للنساء والشباب والفئات الضعيفة من خلال البرامج المستهدفة على الأرض والتمويل والأسواق والمعلومات والشبكات والمدخلات مثل البذور والأسمدة، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تطبيق سياسات أراضي مراعية للبعد الجنساني وتوفر حق تملك آمن للأرض للنساء والشباب
- ضمان وصول عادل للأسواق وتقنية المعلومات والاتصالات وتمويل متاح للنساء والشباب والمجموعات الضعيفة
- الإستثمار في التكنولوجية بما في ذلك التكنولوجيا الموفرة للعمال والمراعية للمناخ والتي تلبي متتطلبات المراة والشباب والمجموعات الضعيفة
- تسهيل الوصول إلى الأراضي الزراعية للنساء والشباب
- تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي

3- تنفيذ برامج حماية اجتماعية شاملة، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية للعاملين في نظام الأغذية الزراعية، بما في ذلك المزارعون
- توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة بما في ذلك التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية لجميع الفئات الضعيفة
- تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي تعترف وتقلل وتعيد توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية

4- تعزيز التمكين الاقتصادي وتعزيز القدرات، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- تعزيز مهارات وقدرات المرأة والشباب والفئات الضعيفة من خلال التدريب والتعليم
- تعزيز فرص القيادة للمرأة والشباب في نظم الأغذية الزراعية وهيئات صنع القرار
- خلق فرص عمل لائقة في سلاسل القيمة الزراعية للنساء والشباب والفئات الضعيفة
- تطوير آليات ومنتجات تمويل خضراء لاحتياجات المرأة ومتاحة للتعاونيات النسائية والشركات الزراعية التي تقودها النساء بنشاط الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في نظم الأغذية الزراعية من خلال تعزيز وصولهم إلى الخدمات المالية والأسواق والتكنولوجية
- إشراك الفئات الضعيفة بشكل نشط مثل النساء والشباب وصغار المزارعين في أنظمة الأغذية الزراعية من خلال تعزيز وصولهم إلى الخدمات المالية والأسواق والتكنولوجيا.

5- تطبيق سياسات ومؤسسات شاملة، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- ضمان استجابة السياسات والمؤسسات لاحتياجات النساء والشباب والمجموعات الضعيفة
- وضع وتنفيذ سياسات شاملة تدعم مشاركة المرأة والشباب والمجموعات الضعيفة في نظم الأغذية الزراعية
- تعزيز المؤسسات لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب في نظم الأغذية الزراعية
- تعزيز النوع وجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب العمر
- دمج السياسات والبرامج المراعية للنوع الاجتماعي لتعزيز سبل العيش العادلة في جميع أنحاء سلسلة القيمة الزراعية
- تطوير مبادرات تمكن الفئات الضعيفة من المشاركة بشكل كامل وفعال في سلاسل القيمة الزراعية

6- ضمان الأجر اللائق والمساواة في العمل والسلامة في مكان العمل للنساء والشباب في أنظمة الأغذية الزراعية، تشمل الإجراءات الرئيسية:

- وضع وتنفيذ سياسات بشأن المساواة في الأجور مقابل العمل المتساوي للمرأة والشباب العاملين في نظم الأغذية الزراعية
- تطوير وتعزيز معايير أماكن العمل الخاصة بنظام الأغذية الزراعية لضمان خلوها من التحرش الجنسي بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية
- وضع وتنفيذ سياسات تعالج عمل الرعاية غير مدفوع الأجر للنساء
- زيادة الاستثمار العام والخاص في خدمات رعاية الأطفال

المخرجات الرئيسية:

تشمل المخرجات الرئيسية تحسين البنية التحتية الريفية والخدمات الاجتماعية التي تجعل العيش وممارسة الأعمال التجارية في المناطق الريفية جذابة. وتشمل المخرجات الأخرى برامج الحماية الاجتماعية ذات التغطية الأكبر من حيث الوصول إلى المستفيدين والتدريب على تطوير المهارات للفئات الضعيفة المستهدفة والسياسات الشاملة.

النتائج الوسيطة:

تشمل النتائج الوسيطة زيادة المساواة ومشاركة النساء والشباب والفئات الضعيفة في نظم الأغذية الزراعية، وزيادة الوصول إلى التدريب للفئات الضعيفة وتحسين المهارات والمعرفة بالفئات الضعيفة، وسياسات أكثر شمولاً.

الهدف الاستراتيجي 5: بناء نظم أغذية زراعية تتميز بالمرونة

يتمثل الهدف الاستراتيجي الخامس في بناء نظم غذائية زراعية مرنة قادرة على الصمود والتكيف مع مختلف الصدمات والضغوطات، بما في ذلك تغير المناخ وتقلبات السوق والاضطرابات الاجتماعية، وتؤكد هذه الاستراتيجية على تعزيز البنية التحتية المؤسسية لمواجهة هذه التحديات بفعالية، وهذا يتطلب استثمارا وفهم أعمق لطبيعة ومحركات هذا الضعف. هذا الفهم عامل حاسم لتطوير الاستراتيجيات التي تعزز الاستعداد وقدرة الاستجابة أثناء الصدمات، من خلال إنشاء برامج وتقويتها يتم تعزيز مرونة سبل العيش في الأوقات العادية، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة المجتمعات على الحفاظ على الأمن الغذائي والحفاظ على الإنتاجية الزراعية حتى في أوقات الشدائد.

ويتمثل الغرض الاستراتيجي لهذا الهدف في ضمان قدرة أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبحلول عام 2035، ينبغي أن يكون ما لا يقل عن 30% من الأراضي الزراعية تحت الإدارة المستدامة وأن تكون 40% من الأسر محمية من الصدمات بحلول عام 2035.

تتعرض أنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا لضغوط شديدة بسبب التفاعل المعقد بين التحديات المناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والصحية والواردات الغذائية، ويؤدي الاعتماد على الزراعة المطرية وعدم كفاية البنية التحتية والصراع – من ضمن عوامل أخرى– إلى تفاقم الضعف. بالإضافة إلى ذلك ، يشكل تغير المناخ تحديا كبيرا حيث تؤثر الظواهر الجوية المتطرفة على الإنتاج والإنتاجية والموارد المائية والموارد المالية المحدودة وعدم الاستقرار الاقتصادي كلها عوامل تعيق جهود التكيف. وبالتالي، فإن اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه لبناء أنظمة أغذية زراعية مرنة يتماشى مع القدرات الخمس الحاسمة للصمود– الوقائية والتوقعية والامتصاصية والتكيفية والتحويلية – أمر ضروري. وتشمل الأولويات الرئيسية تعزيز البنية التحتية وبناء القدرات ونظم المعرفة وأنظمة الإنذار المبكر واتساق السياسات والاستجابات المنسقة بالإضافة إلى تعزيز الزراعة الذكية مناخياً، بما في ذلك الري والتنويع وبناء مرونة المزارعين. ولتحقيق هذا الهدف فسوف يتم تنفيذ مجالات التدخل الرئيسية التالية:

1- الإستثمار في القدرات البشرية والفيزيائية الحيوية، وكذلك الأنظمة الاجتماعية والمؤسسية والمعرفية لمعالجة الصدمات الكبرى التي تؤثر على أنظمة الأغذية الزراعية بشكل أفضل وتوقعها ومنعها والاستجابة لها. تشمل الإجراءات الرئيسية:

- الاستثمار في القدرات البشرية وأنظمة المعرفة من أجل فهم وإدارة صدمات نظام الأغذية الزراعية والضغوط والتهديدات بشكل أفضل وتقوية السيناريو والتخطيط والاستبصار والنمذجة التنبؤية
- دعم تكامل التدريب الفني والتدريب المهني في التحضير لجهات فاعلة تعتبر ضرورية للحصول على نظام أغذية زراعية مرن وفعال

- الإستثمار في أنظمة الإنذار المبكر التي تمكن من اتخاذ القرارات بشكل أفضل وفي الوقت المناسب والتدابير الاستباقية للتخفيف من الاضطرابات.
- تطوير وتعزيز وتمويل المؤسسات والبرامج التي تنشئ وتدعم وتنشر وتشجع على استخدام البيانات والمعرفة
- تعزيز التكنولوجيا الزراعية الدقيقة، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية والذكاء الإصطناعي التي يمكنها رصد والإبلاغ عن ظروف المحاصيل والأعلاف والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في الوقت الفعلي
- التعامل مع تأثير الصدمات والضغوطات المختلفة على مجموعات معينة مثل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والمقيمين في البلدان الضعيفة وتصميم تدابير استجابة مصممة خصيصا
- تعزيز السلام الدائم من خلال حل النزاعات ومبادرات بناء السلام
- تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وتنمية البنية التحتية اللازمة لدعم المرونة داخل نظم الأغذية الزراعية
- تعزيز القدرة المؤسسية الوطنية والإقليمية للاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لتفشي وغزوات الآفات المهاجرة

2- **تعزيز القدرة الاستيعابية لأنظمة الأغذية الزراعية لتقليل الضرر وحماية سبل العيش والعودة بشكل أفضل في حالة حدوث صدمة، تشمل الإجراءات الرئيسية:**

- التحقيق في أنماط ومحركات ضعف الأسرة والمجتمع على مستوى المجتمع واستخدام هذه الأفكار لتعزيز الاستعداد والاستجابة بشكل أكثر فعالية للصدمات
- تعزيز بروتوكولات الاستجابة والتعافي الطارئة المنسقة والقوية لتقليل الاضطرابات وتسهيل التعافي السريع
- إنشاء وتحسين التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية لضمان نهج موحد وفعال لإدارة أزمات نظام الأغذية الزراعية
- تعزيز نقل المخاطر وتدابير الحماية الاجتماعية مثل التأمين والائتمان الذي يساعد المزارعين على إدارة المخاطر والتعافي من الخسائر على إنشاء وتعزيز الأسواق لتحسين تدفقات السلع وتقليل الهدر

3- **تعزيز التكيف داخل أنظمة الأغذية الزراعية وسبل العيش للحد من التعرض للصدمات والضغوطات الكبرى، تشمل الإجراءات الرئيسية:**

- إنشاء أنظمة إنذار مبكر وأدوات إدارة المخاطر لحماية المزارعين من الأحداث غير المتوقعة والتخفيف من الخسائر المحتملة

- تطوير وتوسع وتعزيز اعتماد الزراعة المقاومة لتقلبات المناخ والمنخفضة الانبعاثات
- توسع تقنيات الري الذكية مثل حصاد مياه الأمطار وأنظمة الري الفعالة (على سبيل المثال، الري بالتنقيط)، والطاقة الشمسية، وتحسين تخزين المياه وحصادها للتعامل مع أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة
- تطوير المزارع وتعزيز نظام المحاصيل (مثل إنتاج المحاصيل، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية)
- تجهيز المزارعين بالأدوات بما في ذلك الرقمية التكنولوجيا لإدارة المخاطر
- تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي لتزويد المزارعين بالمعرفة والموارد اللازمة بما في ذلك المعرفة المحلية وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة ، بما في ذلك أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية والغاز الحيوي ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى للمعالجة والتخزين والطهي
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و إزالة الغابات وتشجيع استخدام طاقة الرياح والطاقة المائية الصغيرة للعمليات الزراعية في المناطق المناسبة
- تقليل فقدان الأغذية والهدر من خلال تحسين مرافق التخزين والبنية التحتية
- تشجيع اعتماد الممارسات والتكنولوجيا التي تطيل العمر الافتراضي للمنتجات الزراعية (مثل التجفيف المحسن والتعبئة والتبريد)
- تشجيع تغيير السلوك بين المستهلكين كجزء من إنشاء اقتصاد غذائي دائري
- تعزيز القدرات المشتركة للإرشاد الزراعي والبحث على جميع المستويات مع التأكيد على الدور الحاسم للبحث والابتكار في توليد معارف وحلول جديدة وضمان أن تكون هذه المساهمات أكثر وضوحا ودمجها في الممارسات والسياسات الزراعية

4- الإستثمار في القدرات التحويلية طويلة الأجل لإنشاء أنظمة غذائية زراعية مختلفة بشكل أساسي وأكثر مرونة وشمولية، تشمل الإجراءات الرئيسية:

الممارسات الزراعية المستدامة وإدارة الأراضي

- الاستثمار في الممارسات الزراعية الذكية المناخية وتنويع إنتاج المحاصيل وتعزيز نظم إدارة المياه لتعزيز المرونة ضد تغير المناخ والصدمات الخارجية
- تطويرنظام زراعي مكثف مستدام لتعزيز الغلات وحماية النظم البيئية وتعزيز الغذاء والتغذية وتعزيز الدخل
- تطوير نظام إدارة أراضي مستدام وإدارة خصوبة التربة المتكاملة وممارسات الرعي المستدامة وإعادة زرع الغابات والتشجير الذي يقلل من التعرية ويعزز صحة التربة والإنتاجية الزراعية ويساهم في عزل الكربون واستعادة الأراضي المتدهورة
- حفظ واستخدام الموارد الأصلية المستوطنة لتعزيز التنمية المتنوعة والمغذية و تنويع أصناف المحاصيل المرنة التكييف
- تطويراستراتيجيات أنظمة ري حساسة للمحافظة على القيمة الغذائية للمحاصيل

البنية التحتية والتنويع لبناء القدرة على التكيف

- الإستثمار في بنية تحتية قوية لأنظمة الأغذية الزراعية بما في ذلك أنظمة النقل والتخزين والري مما يقلل من خسائر ما بعد الحصاد والاعتماد على الأنظمة المعتمدة على الري المطري وتحسين الوصول إلى الأسواق والتجارة لتعزيز الدخل
- تطوير تنويع المحاصيل والثروة الحيوانية للحد من حساسية نظم الأغذية الزراعية لتغير المناخ والصدمات الأخرى وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي
- تعزيز تنوع سبل العيش للحد من الاعتماد على محصول واحد أو أنواع ثروة حيوانية معينة ، وبالتالي زيادة استقرار دخل الأسرة والحد من تعرض الصدمات
- إنشاء والحفاظ على إحتياطيات غذاء إستراتيجية وطنية وإقليمية لتعزيز الأمن الغذائي خلال فترات الاضطرابات
- خلق آليات واضحة للتواصل مع المنظمات التي تعالج النزاعات التي تؤثر على الزراعة بما في ذلك الثروة الحيوانية والزراعة الغابية مع دمج والمراعي على وجه التحديد للتخفيف من النزاعات بين مزارعي الماشية والحياة البرية.

التكنولوجيا والإبتكار ودعم السوق

- تطوير تقنية وإبتكارات لدفع الإنتاجية الزراعية والفعالية والصمود، خاصة بين المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة وقادة ريادة الإعمال من الشباب.
- الإستثمار في تحسين السياسة وتمكين البيئات للسماح بتطوير التكنولوجية والوصول إلى الأسواق
- تعزيز التعليم المتعلق بالعلوم والتكنولوجية والهندسة والرياضيات في مرحلة الأساس والثانوي والمستوى الثالث لتدريب الجيل المقبل من العلماء والباحثين والمزارعين المتعطشين للتقنية والفاعلين في سلسلة القسمة.
- ضمان أن تقوم كل دولة بتطوير نسبة معتبرة من الخريجين في البيانات الجغرافية المكانية والذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا الناشئة
- إستخدام نظام التلمذة للحصول على المعرفة العالمية الناشئة كمتطلب لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية

النتائج الرئيسية

يهدف هذا التدخل إلى توسيع نطاق اعتماد تقنيات الزراعة الذكية مناخيا مع تعزيز السياسات والمؤسسات للاستفادة من تمويل المناخ بشكل فعال ويشمل ذلك تطوير البنية الأساسية لتتبع وقياس انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي وتعزيز ممارسات الزراعة الذكية مناخيا وإنشاء مؤسسات للتكيف والتخفيف من خلال زيادة تخصيص التمويل المناخي لنظام الأغذية الزراعية، كما تهدف المبادرة إلى تعزيز المرونة والاستدامة الزراعية من خلال دعم السياسات وتقييمات تأثير المناخ وتشمل المخرجات الرئيسية تعزيز أنظمة الإنذار المبكر (لا تقتصر على توقعات الطقس بل تشمل الاتجاهات الاقتصادية والصراعات وأمراض الحيوانات والمحاصيل) واعتماد استراتيجيات المرونة الوطنية الشاملة ودمج المرونة في الخطط الوطنية والقطاعية. بالإضافة إلى ذلك، يركز التدخل على حشد الموارد لبناء القدرات، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة مثل الزراعة الذكية مناخيا والإدارة المستدامة للأراضي والتكيف القائم على الزراعة البيئية إلى جانب البنية التحتية المرنة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

النتائج الوسيطة

تهدف التدخلات إلى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في مواجهة الصدمات والضغوط الطبيعية والبشرية وإدارة المخاطر بما يؤدي إلى زيادة القدرة على الاستيعاب والتكيف والتحول، وفي نفس الوقتت الإسهام في الاستدامة البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري الناتجة من النظام الزراعي الغذائي، وبالتالي، ستكون الزراعة المحرك الرئيسي للنمو الشامل والمرن والمستدام والأخضر وسيتم قياس هذه النتائج من خلال التحسن في مؤشرات القدرة على التكيف على مستوى الأسرة والمجتمع والنظام وتجنب الخسائر والحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري.

الهدف الاستراتيجي 6: تعزيز حوكمة نظم الأغذية الزراعية

يرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى تعزيز حوكمة أنظمة الأغذية الزراعية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة وفي نهاية المطاف رؤية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وتدعو الاستراتيجية أصحاب المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لدمج أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بشكل كامل في خطط التنمية الزراعية الوطنية والإقليمية، مما يضمن تماشى التحول الشامل لأنظمة الأغذية الزراعية مع أهداف التنمية الأوسع، كما تشدد على أهمية تماسك السياسات للحد من التنازلات واللامركزية وتعزيز الحكم المحلي لخلق بيئة مواتية لتحول أنظمة الأغذية الزراعية، وعلاوة على ذلك، تدعو الاستراتيجية إلى إنشاء أنظمة قوية لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والمساءلة المتبادلة والتي تعد بالغة الأهمية لرصد التقدم والمساءلة، وتشدد الاستراتيجية أيضا على الحاجة إلى تعزيز القيادة السياسية والدعوة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا على المستويات القارية والإقليمية والوطنية .

يرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى ضمان أنه بحلول عام 2028 سوف تقوم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية بدمج إعلان كمبالا الخاص بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خططها الوطنية والإقليمية للاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية واعتماد أفضل الممارسات لحوكمة أنظمة الأغذية الزراعية على أساس مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، بحلول عام 030 سوف تدمج جميع البلدان عملية المراجعة الثنائية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا في منصات المراجعة القطاعية المشتركة الوطنية للزراعة.

ومن المتوقع أن تؤدي التدخلات الاستراتيجية الموضحة في استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والضغوط، واعتماد الممارسات المستدامة على نطاق واسع، وتعزيز الاستثمار العام والخاص في أنظمة الأغذية الزراعية، والوصول العادل إلى الموارد، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي.

تعتبر الحوكمة الفعالة بمثابة حجر الزاوية لبناء أنظمة زراعية غذائية مرنة وشاملة ومستدامة في أفريقيا، ومع مواجهة القارة للطلبات المتزايدة بسبب النمو السكاني وتغير المناخ والضغوط الاقتصادية، تصبح الحاجة إلى هياكل حوكمة قوية أكثر أهمية، وتشمل الحوكمة في هذا السياق القيادة والملكية وتماسك السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وهي تضمن أن جميع أصحاب المصلحة – من الهيئات الحكومية إلى صغار المزارعين والمجتمع المدني والقطاع الخاص – متوافقون في جهودهم لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية .

إن الإرادة السياسية والقيادة أمران حاسمان لتعزيز الملكية، ويتولى المجتمع الاقتصادي الإقليمي والإتحاد الأفريقي زمام المبادرة في تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة ، بما في ذلك الاستفادة من تحويلات المغتربين في بلدان المهجر لدعم التحول المستدام لأنظمة الأغذية الزراعية. علاوة على ذلك، فإن إشراك المنتجين الريفيين ومنظمات المزارعين (المنظمات المهنية المشتركة في سلاسل القيمة الزراعية الوطنية والإقليمية)، والهيئات المهنية أمر بالغ الأهمية في ضمان مشاركة هذه المجموعات بنشاط في مبادرات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والاستفادة منها.

لتحقيق هذا الهدف يتعين تنفيذ مجالات التدخل الرئيسية على النحو التالي:

1- **تعزيز القيادة والملكية**، تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- التضمين الكامل وتأمل استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الجديدة في خطط الاستثمار في نظام الأغذية الزراعية الوطنية
- إنشاء نظام شفاف للمساءلة عن استراتيجيات التنمية والسياسات والبرامج عبر الجهات الفاعلة في نظام الأغذية الزراعية ونظام مراقبة لتتبع التقدم
- إنشاء نظام زراعي يقوده القطاع الخاص المجلس الاستشاري للنظم الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي والدعم للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين
- تعزيز المراقبة البرلمانية على المساءلة وضمان مواءمة الميزانيات مع السياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة
- وضع الحصص والأهداف الخاصة بإدماج النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة في جميع هياكل حوكمة الأغذية الزراعية تماشياً مع المعايير الدولية
- تعزيز النهج الشامل من خلال التشاور والمشاركة مع المؤسسات البحثية ومراكز الفكر والمراقبين
- تعزيز الصلة بين نظم المعلومات الزراعية ونظم معلومات الأمن الغذائي والتغذوي

2- **تعزيز تماسك السياسات وتعزيز الحوكمة، تشمل الإجراءات الرئيسية:**

- إنشاء هياكل حوكمة شفافة وخاضعة للمساءلة داخل أنظمة الأغذية الزراعية لتعزيز الأطر المؤسسية لتنفيذ السياسات بشكل فعال وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة.
- ضمان أن تكون عمليات صنع القرار شاملة، وتدمج بشكل نشط أصوات ووجهات نظر المزارعين، وخاصة صغار المزارعين، لإعلام تطوير السياسات والبرامج
- مواءمة وتنسيق سياسات القطاع (الزراعة، والطاقة، والمياه، والبنية الأساسية، والتجارة، والتغذية، وما إلى ذلك) داخل المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وعبرها، مسترشدة بالأهداف والأولويات في الاستراتيجية وخطة العمل الحالية

3- **تعزيز صنع القرار القائم على الأدلة والمساءلة المتبادلة، وتشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:**

- إنشاء نظام لدعم المعرفة بأنظمة الأغذية الزراعية لتعزيز جودة البيانات وتبسيط إدارة البيانات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية
- تعزيز آليات المساءلة المتبادلة، بما في ذلك عمليات الرقابة والإبلاغ المعززة مثل المراجعة كل سنتين، لضمان أن جميع أصحاب المصلحة – من كبار المسؤولين الحكوميين إلى أصحاب الحيازات الصغيرة المزارعون – يتحملون المسؤولية عن أدوارهم والتزاماتهم في نظام الأغذية الزراعية

- تحسين جمع البيانات والأساليب التحليلية لتحسين قرارات السياسات بشكل أفضل وتعزيز الحوكمة الشاملة وفعالية نظم الأغذية الزراعية
- تعزيز قدرة البحوث والإحصاءات الوطنية والإقليمية على توليد واستخدام الأدلة لتيسير التسهيل على نحو أفضل صنع القرار
- إضفاء الطابع المؤسسي على مراجعة القطاع المشترك على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية وإشراك جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الفئات الضعيفة
- تطوير وتعزيز أنظمة الرصد والتقييم الخاصة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لدعم هياكل الحوكمة التكيفية والمتجاوبة
- إنشاء "رادار سياسي" قاري وإقليمي لتسهيل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتبادل التحديثات المنتظمة بشأن تكلفة الجوع في أفريقيا

المخرجات الرئيسية

تشمل المخرجات الرئيسية مجلس استشاري لأنظمة الأغذية الزراعية القائمة والتشغيلية وميزانية نظام أغذية زراعية معتمدة من خلال العمليات البرلمانية وإطار محسن ينسجم ويتوافق مع السياسات وآليات وهياكل لتخطيط وتنفيذ وتعلم أفضل قائم على الأدلة.

المخرجات الوسيطة

تشمل النتائج الوسيطة المتوقعة لهذه الجهود قدرا أكبر من الملكية لأصحاب المصلحة وزيادة اهتمام أصحاب المصلحة والمشاركة في وضع جدول الأعمال وتنفيذه وتعزيز التخطيط القائم على الأدلة والمساءلة المتبادلة وتعزيز القدرة المؤسسية على تحقيق نتائج طويلة الأجل، وتشمل النتائج الأخرى تعزيز اتساق السياسات وتحسين الاتساق بين السياسات الوطنية والإقليمية مع أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والأهداف الاستراتيجية والقدرة المؤسسية المعززة. في نهاية المطاف ، ستؤدي هذه الجهود إلى إنشاء هياكل حوكمة مستدامة ومرنة قادرة على دفع النمو والتنمية على المدى الطويل في قطاع الأغذية الزراعية في إفريقيا.

5. تعزيز تنفيذ وتنسيق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

تسعى استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى تعزيز تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال مواجهة التحديات الحرجة التي تواجه النظم الزراعية والغذائية في القارة. على الرغم من الاعتراف المتزايد بالتنمية الزراعية كأولوية، وكان التقدم نحو تحقيق أهداف إعلان ملابو بطيئا بسبب ضعف الحوكمة والقدرة المحدودة وعدم كفاية مشاركة أصحاب المصلحة. إن النقص الكبير في تمويل القطاع والإدارة غير الفعالة للمعرفة وضعف التنسيق يعيقان مواءمة خطط الاستثمار في نظام الأغذية الزراعية الوطنية مع أهداف إنمائية أوسع وتحقيق هدف شامل. كما يجب معالجة ضعف المسؤوليات على الصعيدين القطري والإقليمي ووضع آليات الحوافز للتغلب على هذه العقبات، وتؤكد الاستراتيجية على تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز البيانات ونظم المعلومات وتعزيز التعاون الإقليمي من خلال زيادة ملكية البلدان وتحسين النظم الإدارية القائمة وتعزيز الأطر التشريعية. تهدف الاستراتيجية إلى إنشاء هياكل تنفيذية قوية ومستدامة. ويتناول هذا القسم التدخلات الرئيسية في هذا المجال:

تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والقارية)

يتوقف التنفيذ الفعال لجدول أعمال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المؤسسات القوية والموظفين المهرة. إن تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية أمر ضروري لمواءمة خطط الاستثمار في الأغذية الزراعية الوطنية مع أهداف إنمائية أوسع وتعزيز تقديم البرنامج بشكل عام، وتشمل الإجراءات الرئيسية:

- تعزيز المؤسسات الرئيسية التي تتولى التنفيذ من خلال تزويدها بالموارد المالية الكافية والخبرة الفنية
- الاستثمار في رفع الخبرة الفنية بشكل ملحوظ، وتوسيع نطاق الوصول إلى المعدات والبنية الأساسية للمختبرات والمؤسسات، بالإضافة إلى وضع السياسات والأدوات التنظيمية اللازمة لتحقيق تقدم كافٍ في العلوم والتكنولوجيا، في المجالات الناشئة للبيانات الجغرافية المكانية والتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي
- إنشاء نماذج قائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي والبنية التحتية التجارية وتنمية السوق والوصول إلى التمويل.
- التعبئة ودعم مراكز الخبرة المحلية لتعزيز البيانات والقدرات التحليلية للحصول على أدلة في الوقت المناسب وذات صلة لتوجيه تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها
- تعزيز قدرات منصات المحاسبة المتبادلة على تنفيذ عمليات المراجعة القائمة على الأدلة الشاملة، وعمليات المراجعة الشاملة

التنسيق والتعاون

يتطلب التنفيذ الفعال لنظام الأغذية الزراعية على المستوى الوطني التعاون القوي بين مختلف الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، ويجب أن تضطلع كل منها أيضا بدورها المحدد في تحقيق الأهداف المشتركة وهذا يتطلب قيادة مركزية قوية على أعلى مستوى ويتحمل مكتب الرئيس أو مكتب رئيس الوزراء هذه المسؤولية. إن تعزيز آليات التنسيق وتعزيز الشراكات على جميع المستويات سيقود إلى خلق التآزر وتحسين استخدام الموارد وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وتشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- تعزيز الشراكات والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص
- تعزيز الحوار والتنسيق والتعلم والمساءلة على مستوى الدولة
- تعزيز آليات التنسيق والشراكات الإقليمية مع الوكالات الإقليمية
- تعزيز التنسيق والقدرات الفنية لمؤسسات الاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية)

تعبئة الموارد والتمويل المستدام

إن التمويل الكافي والمستدام ضروري لنجاح تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، تعتبر كل من تنويع مصادر التمويل وتحسين تخصيص الموارد والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص طرق رئيسية للتمويل المستدام للمبادرات الزراعية. سوف تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- إقامة شراكات استراتيجية وبناء قدرات المنظمات الوطنية الرئيسية والقطاع المالي والقطاع الخاص على تعبئة الموارد
- ضمان تخصيص متوازن للتمويل لجميع الأهداف الاستراتيجية في خطة الاستثمار الزراعي الغذائي الوطنية

6. توفير موارد استراتيجية وخطة عمل

إن توفير الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الشاملة على المستوى الوطني تقع على عاتق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بذلك من خلال تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية للاستثمار في الأولويات ضمن خطط الاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية الوطنية، وسوف يتم تخصيص الموارد لخطط الاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية الوطنية من خلال دورات الميزانية السنوية وفقاً للإجراءات المتبعة في كل دولة عضو.

تحتاج المؤسسات القارية (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) أيضا إلى موارد لدعم الدول الأعضاء. تشمل مجالات الدعم (1) الدعم الفني من أجل إدراج إعلان كمبالا في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي (2) عقد اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة لتقديم توجيهات حول السياسات أثناء التنفيذ (3) الرصد والإبلاغ من خلال آلية المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (4) الاتصال والدعوة (5) بناء قدرات الدول الأعضاء من خلال برامج تدريب متخصصة. وتتمثل التدخلات الرئيسية فيما يلي:

تعزيز التمويل العام للتنفيذ

يتطلب تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية دعما كبيرا من الدول الأعضاء من خلال ميزانياتها الوطنية. ومع ذلك، تُظهر الخبرة من فترة ملابو أن التمويل العام للزراعة غالبا ما يكون أقل من نسبة 10 في المائة المستهدفة، ولزيادة الاستثمارات في التحولات في أنظمة الأغذية الزراعية، سيعمل الاتحاد الأفريقي عن كثب مع الحكومات الوطنية لربط إعداد نظام الأغذية الزراعية بتحقيق أجنداتها الإنمائية الوطنية الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء استعراضات للإنفاق العام في جميع الدول الأعضاء لتقييم كفاءة وفعالية تخصيصات الميزانية، ستساعد الاستعراضات أيضا في تحديد المناطق ذات العائد الأعلى على الاستثمارات نظرًا لقيود الموارد على المستوى القطري.

إنشاء صندوق خاص للتمويل للمؤسسات القارية

لدعم تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بشكل فعال فمن الضروري إنشاء صندوق خاص، حيث سيجمع هذا الصندوق الموارد من مصادر مختلفة، بما في ذلك الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص وتحديدا من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. يجب أن يكون لهذا الصندوق هيكل يتسم بالمرونة بحيث يسمح له بتلبية الاحتياجات المختلفة من بناء القدرات إلى دعم المشاريع والاستجابة بسرعة للتحديات الناشئة، كما يمكن أن يتضمن رسملة أولية من قبل الدول الأعضاء إلى جانب مساهمات المانحين الدوليين، ولاستدامة الصندوق وفعاليته يجب أن تكون الحوكمة شفافة مع وجود آليات واضحة للمساءلة من أجل ضمان استخدام الأموال بكفاءة وللأغراض المقصودة.

دعم التنفيذ على مستوى الدولة

يتحقق تحول أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا في المقام الأول من خلال المبادرات والمشاريع التي يتم تنفيذها على المستوى الوطني، فالبلدان هي محل وضع السياسات موضع التنفيذ، وبناء البنية التحتية وتحسين الممارسات الزراعية وتعزيز أنظمة الأغذية وهذا يضمن أن تكون التدخلات محددة السياق ومصممة لتلبية الاحتياجات والتحديات الفريدة لكل بلد، وعلاوة على ذلك، فإنه يعزز الملكية الوطنية للمبادرات حيث من المرجح أن تلتزم البلدان بالمشاريع التي كان لها دور مباشر في صياغتها وتنفيذها .

يعتمد التنفيذ الناجح لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية على استراتيجية قوية ومتنوعة للموارد، ومن خلال تعزيز التمويل العام وإنشاء الصندوق الخاص والاستفادة من مساهمات المانحين لبناء القدرات وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ودمج التمويل الأخضر، يمكن للاتحاد الأفريقي ضمان حصول الهيئات مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الدعم اللازم لمساندة الدول الأعضاء.

الاستفادة من تمويل المانحين لبناء القدرات والمساعدة الفنية

لعب تمويل المانحين تاريخيا دورا مهما في دعم المبادرات المختلفة داخل القطاع الزراعي في أفريقيا، ومع ذلك فخلال فترة ما بعد ملابو للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، من الأهمية بمكان تحويل تركيز مساهمات المانحين نحو تعزيز قدرة الجهات المنفذة بدلا من تمويل المشاريع وحدها، وسوف يساعد هذا التحول في ضمان حصول الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على المهارات والمعرفة والموارد اللازمة لدفع عجلة التحول في أنظمة الأغذية الزراعية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية سوف يعمل الاتحاد الأفريقي مع الشركاء الإنمائيين على إنشاء برامج مخصصة لبناء القدرات المؤسسية وتوفير المساعدة الفنية وتعزيز الكفاءة التشغيلية لهذه الجهات، ويمكن أن يشمل ذلك برامج التدريب ومنصات لتبادل المعرفة وتوفير الأدوات والموارد الفنية التي تمكن من تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل بشكل أكثر فعالية.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص لدعم التنفيذ

سيكون القطاع الخاص محوريا لتنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

وتتولى استثمارات القطاع الخاص قيادة التحول في أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا. تعد تعبئة القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية، وينبغي أن تتجه استثمارات القطاع العام إلى تلك المجالات التي ستخلق البيئة المواتية للقطاع الخاص للاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية ويمكن القيام بذلك من خلال الشراكات

بين القطاعين العام والخاص التي تركز على مجالات مثل تطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ويمكن للكيانات التابعة للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات والمنظمات الخيرية توفير التمويل والخبرة والدعم اللوجستي لمختلف أنشطة التنفيذ، كما أن تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الصندوق الخاص سيكون بمثابة خطوة استراتيجية لضمان مصادر متنوعة ومستدامة للتمويل.

دمج التمويل الأخضر في دعم التنفيذ

إن دمج التمويل الأخضر في التنفيذ يدعم الانتقال نحو الزراعة المستدامة والمراعية لتغير المناخ وهو أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. لذلك فإن دمج التمويل الأخضر في استراتيجية توفير الموارد يعد أمرا ضروريا، سواء لتغطية الاستثمارات المباشرة أو لدعم جهود التنفيذ للكيانات الرئيسية، ويمكن استخدام التمويل الأخضر لتمويل المبادرات التي تعزز قدرة الدول الأعضاء والإتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ ممارسات زراعية مراعية للمناخ في جميع أنحاء القارة. يمكن أن يوفر الوصول إلى الصناديق الخضراء الدولية، مثل صندوق المناخ الأخضر والآليات المماثلة الأخرى، الدعم المالي الذي تشتد حاجة هذه الكيانات إليه لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمناخ. سيمكنهم ذلك من دمج الاستدامة بشكل أفضل في استراتيجياتهم وعملياتهم، وبالتالي التوافق مع الاتجاهات العالمية نحو الاستدامة البيئية.

7. نظام دعم إدارة المعرفة التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

الغرض الرئيسي من نظام دعم إدارة المعرفة التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو توفير وتخزين واسترداد ونشر وتشجيع استخدام بيانات ومعلومات ومعرفة جودة عالية في الوقت المناسب لصنع القرار وتخطيط السياسات وتنفيذ النشاط التكيفي لدعم تحويل نظام الأغذية الزراعية. سيسهل نظام إدارة المعرفة والدعم التعلم المستمر ودعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة بين أصحاب المصلحة، ستشمل مجالات التدخل عمليات إدارة المعرفة والمساءلة المتبادلة والرصد والتقييم وأنظمة الإبلاغ وأنظمة النشر والاتصالات والدعوة. سيتم تعزيز الأنظمة الحالية على مستوى الدولة والإقليمية والقارية لضمان أن تستند السياسات والتنفيذ إلى أدلة محدثة باستمرار.

يتمثل الهدف الرئيسي للسنوات العشر القادمة في إدارة المعرفة المتعلقة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والمساءلة المتبادلة وإعداد التقارير في الحصول على نظم مؤسسية وقابلة للتطوير لإدارة بيانات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية تكون قوية وأنظمة للمساءلة المتبادلة. ستوفر هذه الأنظمة، التي تحكمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بيانات شاملة وجودة وموثوقة وذات مصداقية تسهل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والاستثمارات المستهدفة.

سوف يتم تعزيز إدارة المعرفة في المجالات التالية: 1) تحديد المعرفة الحالية، 2) خلق معرفة جديدة 3) تخزين وتعبئة المعرفة التي تم إنشاؤها و4) تبادل المعرفة وضمان استخدامها. يعد تعزيز عملية المراجعة كل سنتين – بما في ذلك جمع البيانات وآليات ضمان الجودة والتحقق من صحة التقرير

ووضع اللمسات الأخيرة على التقرير – مكونًا رئيسيا في مجال التدخل هذا. والجدير بالذكر أن نظام المراجعة الإلكترونية كل سنتين) – مركز البيانات الشاملة والموثوقة وتخزين البيانات واسترجاعها – سيتم تعزيزه وتحسينه.

سوف يتم تعزيز المساءلة المتبادلة من خلال آليات مثل مراجعة القطاع المشترك والتحليل الاستراتيجي الإقليمي ونظام دعم المعرفة، وكذلك حدث التعلم من سياسة كمبالا (ملابو سابقا) والحوارات حول تقرير المراجعة كل سنتين التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الآليات يعتمد على مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة، والتي يعيقها حاليا قيود التمويل من بين قضايا أخرى.

تعزيز إطار الرصد والتقييم: سينتج نظام الرصد والتقييم تقرير المراجعة كل سنتين التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا استنادا إلى البيانات المجمعة على المستوى الوطني التي تمت مراجعتها والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات مراقبة التقدم المتفق عليها. سيتم بناء أنظمة الرصد والتقييم على نهج الإدارة القائمة على النتائج ، والذي يهدف إلى دعم صنع القرار. ستتم مراجعة الاستراتيجية بعد خمس سنوات من التنفيذ وتقييمها في نهاية السنوات العشر للإبلاغ عن صياغة المرحلة الرابعة من للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا 2045–2036).

تعزيز نظم الإبلاغ: يتمثل الهدف الرئيسي للإبلاغ في إبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع بشأن الأداء، بما في ذلك التقدم المحرز نحو الأهداف المتفق عليها والغايات والإنجازات. تسلط كذلك عملية الإبلاغ الضوء على التحديات والمخاطر واستخدام الموارد والمصادر الرئيسية للبيانات والمعلومات من أجل تقرير المراجعة لفترة السنتين للبرامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وهي عملية الرصد ونظام المراجعة الإلكترونية كل سنتين، سوف ينتج عن نظام الرصد والتقييم تقارير المراجعة الدورية كاستمرار لتقارير ملابو وتقرير المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتتبع تأثير آليات التنفيذ مثل الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي وبالتالي استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين التخطيط والتنفيذ في المستقبل

إستخدام حد أدنى من الصلاحية في كل مستوى: من المتوقع أن يكون لكل دولة عضو حد أدنى من الصلاحية، على سبيل المثال فريق أبيكس المعين من قبل الحكومة لجمع بيانات قياس الأداء وتوليفها وإدارتها والإبلاغ عن استثمارات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، سيتم دعم جهود الرصد والتقييم على المستويات الثلاثة للاتحاد الأفريقي من خلال (1) أنظمة دعم المعرفة على مستوى إفريقيا (2) الخبراء الفنيين (3) خبراء التقييم كل سنتين الحاليين و (4) المنصات الرقمية القوية. يجب أن تشمل جهود المراقبة إقامة الشراكات الصحيحة لتعزيز خلق المعرفة والتخزين والاسترجاع والمشاركة والاستخدام.

8. تحسين الاتصال ومناصرة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

سوف يكون الاتصال الفعال والدعوة ركيزتان اساسيتان لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، في حين أن الاتحاد الأفريقي لديه مجموعة أدوات اتصالات مثل المراجعة كل سنتين للمساعدة في توصيل نتائج المراجعة كل سنتين، إلا أن استخدام هذه الأداة كان محدودًا. سيتم تعزيز هذه الأداة المفيدة والترويج لها في المرحلة التالية من البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. تشمل استراتيجيات الاتصال والدعوة الأخرى للسنوات العشر القادمة من البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية تطوير استراتيجية اتصالات ودعوة شاملة لإعلان كمبالا – البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، إنشاء وإضفاء الطابع المؤسسي على القدرة على الاتصالات والدعوة على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والقارية) ؛ اعتماد تقنيات الاتصال والدعوة المتقدمة ؛ وتعزيز قدرة أبطال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وهيكل الأبطال والقدرة من خلال الانتقال من المستويات القارية إلى الإقليمية والبلدية والمحلية.

الاتصالات

تشمل التدخلات المقترحة للإتصالات ما يلي:

وضع استراتيجية للاتصال

- وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للاتصال والدعوة بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
- إنشاء وحدة للاتصال في مفوضية الإتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد مع الموظفين المطلوبين (على سبيل المثال، مسؤول وسائط متعددة، مؤلف إعلانات، كاتب محتوى) لتنفيذ الاستراتيجية
- توظيف وكالة اتصالات خارجية 360 والحفاظ عليها لدعم الفريق الداخلي في إنشاء المحتوى والعلاقات العامة والحملات السمعية البصرية والمطبوعة ووسائل التواصل الاجتماعي.

بناء القدرات والمشاركة

- تدريب الخبراء الرئيسيين في مجال الاتصالات من خلال المنتديات الاستشارية وورش العمل والتدريب الإعلامي
- بناء قدرة الوزراء وموظفي الاتصال البرلمانيين على تعزيز التنفيذ الفعال للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا وضمان أن يكون صانعو السياسات مستنيرون بصورة جيدة

التواصل الشبكي

- الإستفادة من المناسبات الرسمية للإتحاد الأفريقي مثل يوم أفريقيا للأمن الغذائي والتغذوي ويوم الأغذية العالمي لإجراء حملات التوعية لأصحاب المصلحة الرئيسيين
- إنشاء وتعزيز الشبكات الإستراتيجية، مثل شبكة الصحفيين التابعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا والمؤثرين الرئيسيين لتضخيم تأثير البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

الدعوة

سوف تشمل التدخلات ما يلي:

استراتيجيات الدعوة والمشاركة

- تطوير استراتيجية اتصالات ودعوة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا لتحديد المناهج والأهداف الرئيسية
- تعزيز هيكل وقدرات بطل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال تكرارها على المستويات الإقليمية والبلدية والمحلية
- إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في جهود المناصرة وأنشطة التوعية المتعلقة بالتزامات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتوفير منصات للحوار والشراكات

الأطر والعمليات التعاونية

- إعادة تصميم عمليات ومنتجات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الحالية (على سبيل المثال، منصة الشراكة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، حدث تعلم السياسة في ملابو ، مراجعة القطاع المشترك) كاتصالات استراتيجية ومساءلة ومنصات تعليمية
- جل نشر تقارير المراجعة كل سنتين في البرلمانات بمثابة إلتزام قانوني للدول الأعضاء لضمان المساءلة
- تشجع الحكومات على إنشاء وحدات تنسيق وطنية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بقيادة كبار المسؤولين لتنسيق جهود الدعوة والتنفيذ

مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني

- تطوير ودعم إستراتيجية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يتعلق بمشاركة الخطاع الخاص للإستفادة من الموارد المالية والخبرة والنفوذ للمشاركة الإستراتيجية
- تسهيل المنتديات وورش العمل التي تمكن المنظمات غير الحكومية ومجموعات الدعوة للتعبير عن احتياجات المجتمع وتعزيز صنع القرار التشاركي في السياسات الزراعية
- دعم إنشاء مجلس إستشاري زراعي بقيادة القطاع الخاص لتقديم التوجيه الإستراتيجي ودعم الحكومات وأصحاب المصلحة

إدارة المخاطر والتخفيف منها

ستمتد إستراتيجية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لما بعد ملابو لمدة عشر سنوات من 2626 إلى 2035 ونظرا للأفق الطويل، يمكن أن تؤثر العديد من المخاطر وعدم اليقين على الوضع الاستراتيجي لأجندة تحويل نظم الأغذية الزراعية وتحقيقها لأهدافها، وهناك صدمات اجتماعية واقتصادية وبيئية وصدمات أخرى قد تظهروالتي تتطلب مرونة الإستراتيجية بما يكفي للاستجابة لمثل هذه التطورات غير المتوقعة. لذلك ستدعو الاستراتيجية إلى التكيف المؤسسي مع التغييرات في سياق معقد وسريع التغير. يجب تحديد المخاطر والشكوك الرئيسية وتحديدها جنبا إلى جنب مع إجراءات التخفيف الخاصة بكل منها.

تشمل التدخلات الرئيسية لضمان إدارة أفضل للمخاطر ما يلي:

- تحديد المخاطر المحتملة (مثل عدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ) ووضع آليات للتعامل مع هذه المخاطر أو التخفيف منها

- تحديد الأزمات الصحية بما في ذلك الأوبئة بصورة مبكرة ووضع آليات لتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها
- معالجة عدم المساواة أو التحيزات إلى أي من الجنسين والأعراف الاجتماعية التقييدية التي قد تحد من وصول المرأة والشباب إلى التعليم والموارد وعمليات صنع القرار وبالتالي منعهم من المشاركة الكاملة في الأنشطة أو المبادرات الزراعية والاستفادة منها
- يمكن أن تعيق هياكل الحوكمة الضعيفة والقدرة المؤسسية المحدودة التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الزراعية. وضع برامج لتعزيز آليات الحوكمة
- يمكن أن تؤدي أنظمة حيازة الأراضي غير العادلة والوصول المحدود إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والمياه والبذور إلى تهميش مجموعات معينة. وضع برامج لضمان الوصول العادل للأراضي للشباب والرجال والنساء .
- يمكن أن تعيق البنية التحتية الريفية غير الكافية مثل الطرق ومرافق التخزين والأسواق الحركة الفعالة للسلع والوصول إلى الأسواق. يجب على الحكومة إصلاح البنية التحتية اللازمة لأنظمة الأغذية الزراعية.
- **مصادر البيانات ذات الصلة على المستوى الوطني المراعية للوقت** والتي اعتماد على الخبرة المكتسبة من رصد الالتزام السادس لإعلان ملابو تدعو إلى تعزيز توافر مجموعة شاملة من المعلومات والمؤشرات حول قدرات الصمود لدى الأسر، وهناك حاجة للاستثمار في تتبع التقدم المحرز في قدرة الأسر والمجتمعات على الصمود وتحديد إجراءات بناء الصمود التي تعمل بشكل أفضل وأين يمكن أن يساعد ذلك الحكومات والشركاء في تحديد وتنفيذ تدخلات الصمود التي تتردد صداها مع احتياجات المجتمعات
- **الإستثمار في السلام المستدام** لأنه مهم لبناء مرونة وقدرة نظم الأغذية الزراعية على التكيف(من المستويات المحلية إلى العالمية) وتؤثر على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والوصول إلى الأسواق والاستثمار والقدرة على التكيف والتماسك الاجتماعي حيث أن إرساء السلام والحفاظ عليه أمر بالغ الأهمية لتمكين الاستثمار طويل الأمد لإطلاق الإمكانات الكاملة لأنظمة الأغذية الزراعية في إفريقيا، سيحتاج إعلان كمبالا – البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى التأكيد على إنشاء آليات حل النزاعات على مستوى المجتمع مع تعزيز الأسواق المحلية وسلاسل القيمة.
- سيتطلب إعلان كمبالا للتنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا إلى التأكيد على إنشاء آليات حل النزاعات على مستوى المجتمع مع تعزيز الأسواق المحلية وسلاسل القيمة
- **تأمين الأسر** والتدابير التي تحمي آلياتها من الصدمات من خلال تمكين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للتخفيف من تأثير الصدمات الصحية على سبل عيشها سيكون مفتاحًا لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود .
- **تعزيز أنظمة مراقبة الصحة العامة** لاكتشاف التهديدات الصحية والاستجابة لها ، بما في ذلك تلك التي من أصل حيواني المنشأ، وسيكون من المهم أيضا تعزيز تدابير سلامة الأغذية للوقاية من الصدمات الصحية المتعلقة بالأمراض المنقولة عن طريق الغذاء.

- **الموارد المالية** سوف تكون مطلوبة لتحقيق أهداف إعلان كمبالا –البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وعلى وجه التحديد تحتاج الأسر إلى الوصول إلى الائتمان والادخار والأدوات المالية الأخرى التي تساعدها على تحمل الصدمات الاقتصادية.
- سيكون من الضروري تطوير وتتبع تنفيذ السياسات الرامية إلى استقرار أسواق المواد الغذائية ومنع تقلب الأسعار لتسهيل التجارة لضمان إمدادات ثابتة من المواد الغذائية والمدخلات الزراعية.
- **تنمية قدرات الحكومات الأفريقية** لصياغة تدابير سياسية تركز على المرونة والقدرة على التكيف والتي تعتبرخطوة حاسمة وأولوية لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. إن تنظيم السياسات التي تركز على المرونة سوف ينعكس على الإجراءات التشغيلية التي يقودها مختلف أصحاب المصلحة نحو نظم أغذية زراعية مستدامة.

الملحق 1: خطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: 2026 – 2035

تقدم خطة عمل : الأنشطة المقترحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضحة في استراتيجية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وقد تم تصميمه ليكون وثيقة دائمة، ويهدف إلى توجيه جميع أصحاب المصلحة القاريين والإقليميين والوطنيين خلال وضعهم خططًا لتحقيق أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية المنصوص عليها في استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية : 2026–2035، وعلى وجه الخصوص ينبغي لخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أن توجه الدول الأعضاء أثناء تطوير خططها الاستثمارية في نظام الأغذية الزراعية على مدى السنوات العشر المقبلة، كما ينبغي لخطة العمل أيضا أن تفيد في تطوير جداول أعمال الرصد والتقييم والتعلم للدول الأعضاء. ولدعم هذا الجهد فسوف يقوم الاتحاد الأفريقي والشركاء المساهمون المعنيون بمراجعة المؤشرات الـ 59 المستخدمة حاليا في عملية المراجعة كل سنتين وتكييفها حسب الحاجة لدعم رصد التقدم في مقابل الأهداف الاستراتيجية الستة الحالية، إلى جانب الدول الأعضاء نحث ونشجع أصحاب المصلحة الآخرون على اعتماد وتصميم الأقسام ذات الصلة من خطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية هذه وفقا لأولوياتها واحتياجاتها المؤسسية والمساهمة في الأهداف والغايات العامة لاستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2026–2035 : وإعلان كمبالا.

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
الهدف الاستراتيجي 1: تكثيف إنتاج الغذاء المستدام والتصنيع الزراعي والتجارة				
إنتاج غذاء مستدام: تعزيز وضمان نظم إدخال عاملة	**1- نظام البذور** • إشراك أصحاب المصلحة من خلال المشاورات الإقليمية لتحديد الاحتياجات والتحديات المحددة في نظم البذور وجمع المدخلات للتدخلات المصممة • تعزيز وإنفاذ معايير جودة البذور وعمليات إصدار الشهادات لضمان توافر البذور عالية الجودة في السوق. • تنفيذ ودعم البرامج التي تركز على مضاعفة وتوزيع أصناف البذور المحسنة • تعزيز مشاركة النساء والشباب وهم من الجهات الفاعلة الرئيسية في سلاسل توريد المدخلات ، في أنظمة المدخلات.	مفوضية الإتحاد الأفريقي، الدول الأعضاء والقطاع الخاص	المؤسسات البحثية، الشركاء المطورون، الفاعلون غير الحكوميون	سنة 1
	2- نظام الأسمدة • تنفيذ برامج تدريبية حول أفضل الممارسات لتطبيق الأسمدة ، بما في ذلك استخدام تقنيات الزراعة الدقيقة. • تعزيز سلسلة التوريد وشبكات التوزيع لضمان وصول الأسمدة في الوقت المناسب وبأسعار معقولة لجميع المزارعين. • تعزيز استخدام الأسمدة العضوية والحيوية من خلال التعليم والحوافز.	مفوضية الإتحاد الأفريقي، الدول الأعضاء والقطاع الخاص	المؤسسات البحثية، الشركاء الإنمائيون ، المجتمع المدني، المنظمات المهنية	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تنفيذ أو تحسين برامج الدعم لجعل الأسمدة في متناول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. • زيادة القدرة على إنتاج الأسمدة المحلية لجعلها متاحة بشكل أكبر وبأسعار معقولة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.			
	3-نظام الأعلاف • الإستثمار في البحث والتطوير لتحسين أصناف محاصيل العلف الأكثر مرونة وذات قيمة غذائية أعلى. • تعزيز مصادر الأعلاف البديلة والمتاحة محليًا لتقليل الاعتماد على مصادر الأعلاف التقليدية. • تدريب مربي الأحياء المائية ومزارعي الماشية على ممارسات إدارة الأعلاف والأعلاف المناسبة لتحسين صحة الأسماك والحيوانات وإنتاجيتها.	مفوضية الإتحاد الأفريقي، الدول الأعضاء والقطاع الخاص	الشركاء الإنمائيون ، المجتمع المدني، المنظمات المهنية	2026-2035
	4- خدمات التلقيح • دعم مبادرات تربية النحل لتعزيز خدمات التلقيح وتوفير مصادر دخل إضافية للمزارعين.	الدول الأعضاء, المجموعات الاقتصادية الإقليمية, مفوضية الاتحاد الأفريقي , , المؤسسات البحثية، ومنظمات مربي العسل	الشركاء الإنمائيون ، المجتمع المدني، المنظمات المهنية	خلال السنة الثالثة

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• زيادة الوعي بأهمية الملقحات للإنتاجية الزراعية وتقنيات إدارة الآفات المتكاملة التي تقلل من تأثير مبيدات الآفات على الملقحات. • حماية واستعادة الموائل الضرورية للملقحات ، مثل مروج الزهور البرية والسياج			
	5-خدمات الإرشاد الزراعي • تعزيز قدرة وكلاء الإرشاد على استخدام التكنولوجيا الزراعية الناشئة وأفضل الممارسات. • الاستفادة من المنصات الرقمية لتوسيع نطاق خدمات التوجيه، لا سيما في المناطق النائية • . إنشاء مدارس ميدانية للمزارعين حيث يمكن للمزارعين التعلم من خلال العمل ومشاركة المعرفة وتطبيق تقنيات جديدة في الوقت الفعلي. • تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تقديم خدمات الإرشاد	الدول الأعضاء والقطاع الخاص		2026-2035
	6-الري ومعالجة المياه • تحسين تكنولوجيات الري الفعالة. • تدريب المزارعين على ممارسات الحفاظ على المياه، بما في ذلك حصاد مياه الأمطار وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف.	الدول الأعضاء والقطاع الخاص		2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• الاستثمار في إعادة تأهيل وتوسيع البنية التحتية للري الحالية لتحسين الوصول واستخدام المياه. • تطوير وإنفاذ السياسات واللوائح التي تعزز الاستخدام المستدام للمياه في الزراعة. • تعزيز استخدام الموارد المائية غير التقليدية.			
تعزيز اعتماد ممارسات زراعية مستدامة	**1- الزراعة الحافظة** • عقد ورش عمل وعروض ميدانية حول ممارسات الزراعة الحافظة. • تعزيز مبادرات صحة التربة. • تقديم حوافز أو إعانات مالية لتشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات الزراعة في مجال الحفظ. • الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية لتعزيز ودعم اعتماد الزراعة المحمية وتعزيز الممارسات الزراعية البيئية.	الدول الأعضاء، القطاع الخاص، المجموعات الاقتصادية الإقليمية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد , المراكز البحثية، الشركاء الإنمائيين	2026–2035
	2- الأدوات والطرق الرقمية • إنشاء وتعزيز المنصات الرقمية التي تزود المزارعين ببيانات عن الطقس في الوقت الفعلي وأسعار السوق وتفشي الآفات وأفضل الممارسات الزراعية.	الدول الأعضاء, المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,مفوضية الاتحاد الأفريقي وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد , المراكز	مستمرة طوال فترة الإستراتيجية

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تطوير تطبيقات الهاتف المحمول التي تقدم نصائح مخصصة حول إدارة المحاصيل ومكافحة الآفات وصحة التربة. • إنشاء مجموعات للتواصل عبر الإنترنت حيث يمكن للمزارعين تبادل المعلومات ومشاركة أفضل الممارسات والتعاون في التحديات المشتركة. • توفير برامج لدعم لسد فجوة التكنولوجيا الرقمية بين الجنسين		البحثية، الشركاء الإنمائيين s	
	3- تطوير منتجات غابية غير خشبية • عمل خارطة وجرد منتجات الغابات غير الخشبية في مناطق مختلفة لتحديد الموارد والفرص المحتملة. • دعم تطوير الأسواق لتسويق منتجات الغابات غير الخشبية من خلال تحليل سلسلة القيمة الشاملة وتطوير المنتجات ومبادرات التسويق. • تعزيز تكامل قوانين الغابات الحرة مع نظم الزراعة الغابية لتعزيز التنوع البيولوجي وتوفير تدفقات إضافية للمزارعين.	الدول الأعضاء، المجتمع المدني، المنظمات المهنية	مفوضية الاتحاد الأفريقي ,وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد , المؤسسات البحثية، الشركاء الإنمائيين	مستمرة طوال فترة الإستراتيجية
خلق بيئة تمكينية للسياسات للتقنيات الناشئة والتكنولوجية الحيوية والذكاء الصناعي والرقمنة وتطوير زراعة دقيقة	**1- صياغة السياسات وتحسينها** • تحديث / تعزيز / تطوير السياسات والأطر التي تدعم اعتماد وتكامل التكنولوجيا الناشئة ، وضمان التوافق مع المعايير الوطنية والدولية.	الدول الأعضاء والقطاع الخاص		السنة 1
	2- إشراك أصحاب المصلحة	الدول الأعضاء والقطاع الخاص		السنة 1

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• عقد حوارات متعددة أصحاب المصلحة لجمع المدخلات وبناء توافق في الآراء بشأن توجيهات السياسة. • إطلاق حملات توعية عامة حول الفوائد والمخاطر والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بالتكنولوجيا الناشئة.			
	3- تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص • إنشاء منتديات وشبكات تجمع بين الكيانات العامة والخاصة لتعزيز التعاون في تطوير التكنولوجيا والتسويق. • خلق حوافز مالية، مثل الإعفاءات الضريبية أو المنح أو الإعانات، لتشجيع استثمار القطاع الخاص في البحث والتطوير وتسويق التكنولوجيا الناشئة.	الدول الأعضاء والقطاع الخاص		السنة 1
	4- بناء القدرات والتدريب • تنفيذ التدريب الموجه لصانعي السياسات والمنظمين والمتخصصين في الصناعة على الجوانب التنظيمية والعملية للتقنيات الناشئة. • تعزيز قدرات الهيئات التنظيمية على إدارة وتنفيذ التكنولوجيا الجديدة بفعالية			السنة 1

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	5- تطوير البنية التحتية • دعم تطوير البنية التحتية الرقمية، مثل الإنترنت عالي السرعة ومراكز البيانات، فضلا عن مرافق البحوث المادية المجهزة للعمل العلمي والتكنولوجي المتقدم. • تعزيز الميكنة والزراعة الدقيقة لتحسين الإنتاجية والاستدامة.	الدول الأعضاء ,مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز البحث	مؤسسات البحث والشركاء الإنمائيون	السنة 1
تحفيز النمو، والمنافسة، واستدامة المؤسسات، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة	• تطوير وتنفيذ السياسات والأطر واللوائح والبرامج اللازمة لخلق بيئة مواتية • تعزيز إصلاح سياسات الأراضي التي تشجع الاستثمارات وتحترم حقوق المجتمعات المحلية في الأراضي وسبل عيشها. • تعزيز التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية وسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والقارية. • دعم الشراكات بين أصحاب المصلحة في القطاع. • تعزيز أدوات التمويل وإدارة المخاطر المبتكرة. • تحسين خدمات الطاقة والبنية الأساسية.	الدول الأعضاء ,مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء التنمية ورابطات القطاع الخاص والأوساط البحثية والأكاديمية	في السنوات من 1 إلى 3
إدماج صغار المزارعين والنساء والشباب في سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية	• تحسين خدمات الإرشاد الزراعي. • إنشاء مراكز حضانة ومسرعات؛ ورفع مستوى مهارات وقدرات المشاريع التي تقودها النساء والشباب.	الدول الأعضاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشركاء التنمية، ورابطات القطاع	مستمرة على طول فترة الاستراتيجية

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تحديد ومعالجة الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء والشباب على قدم المساواة في الأعمال الزراعية. • توسيع نطاق وصول النساء إلى التمويل والمنتجات المالية الملائمة بما في ذلك التأمين الزراعي. • تعزيز الجماعات النسائية والتعاونيات وتعزيز التجمع في اتحادات لتحسين الوصول إلى الأسواق بين الأقاليم • توسيع الحماية الاجتماعية بما في ذلك الاهتمام بأعمال رعاية المرأة.	النيباد، منظمات المزارعين ومنظمات الشباب والنساء	الخاص، والأوساط البحثية والأكاديمية	
تطوير ودمج سلاسل القيمة وتحفيز إضافة القيمة على طول سلاسل القيمة	• توجيه مؤسسات التمويل القارية والإقليمية عن تمويل تكامل سلاسل القيمة الإقليمية. • الإستثما في البنية التحتية الإقليمية المترابطة، بما في ذلك الهواء والممرات المائية والطرق والسكك الحديدية ، فضلاً عن أنظمة الدفع لعموم إفريقيا. • صياغة وتنفيذ قواعد المنشأ التي تعزز التراكم الإقليمي	والدول الأعضاء ,مفوضية الاتحاد الأفريقي ,وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد		
تعزيز قدرة المشاريع وأصحاب المشاريع (مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي يقودها الشباب/النساء) على الامتثال لمتطلبات الاستدامة الإلزامية والطوعية	• وصع وتنفيذ برامج لتوعية الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تقودها النساء / الشباب بشأن متطلبات الاستدامة الإلزامية والطوعية وتعزيز قدرتها على الامتثال. • تقديم الدعم الفني والتمويل للمرأة والشباب لعمليات إصدار الشهادات المتعلقة بالزراعة الحيوية في سلاسل القيمة الرئيسية •	الدول الأعضاء ,المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,مفوضية الاتحاد الأفريقي ,وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد ,منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	شركاء التنمية، مؤسسات البحوث، AKADEMIYA2063، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية لصحة الحيوان، رابطات القطاع الخاص، منظمات المزارعين،	مستمرة طوال فترة الإستراتيجية

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
			المنظمات النسائية والشبابية	
تعزيز الوصول إلى السوق وتسهيل التجارة	• تطوير وتنفيذ سياسات وأطر لتسهيل الدخول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وضمان ممارسات تجارة عاجلة ورسوم مخفضة وعدم وجود قيود تجارية من خلال تطبيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. • اعتماد سياسات مشتريات إيجابية تستوعب النساء والشباب في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية	الدول الأعضاء, مفوضية الاتحاد الأفريقي, وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد, منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية, المجموعات الاقتصادية الإقليمية	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي، ومصرف التنمية الإسلامي، والقطاع الخاص	خلال السنة الأول والثالثة
تعظيم سلاسل الإمداد	• تعزيز إدارة سلسلة التوريد لضمان التوزيع الفعال للمنتجات الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين (من المزرعة إلى المائدة).	الدول الأعضاء, مفوضية الاتحاد الأفريقي, وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد, منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية, المجموعات الاقتصادية الإقليمية	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا, المجموعات الاقتصادية الإقليمية , منظمة الأغذية والزراعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الدولي، البنك الدولي للتنمية الزراعية، وكالة	من العام 2 إلى العام 5

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
			الموارد الزراعية في أفريقيا ، القطاع الخاص	
ربط فائض الغذاء بمناطق العجز	• تنفيذ الحدائق الزراعية المشتركة في إفريقيا، والشركات الرائدة وهو برنامج رئيسي لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063. • الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية وسلال الغذاء والممرات التجارية وسياسات تسهيل التجارة والبنية التحتية والخدمات (الطرق، السكك الحديدية، والمانئ والإتصالات وتأكيد الجودة والحدائق الزراعية)	الدول الأعضاء ,مفوضية الاتحاد الأفريقي ,وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد ,منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ,المجموعات الاقتصادية الإقليمية	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، منظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والبنك الدولي للتنمية الزراعية، ورابطة القطاع الخاص	من العام 5 إلى العام 9
الهدف الإستراتيجي 2: تحفيز الإستثمار والتمويل من أجل التعجيل بالتحول في أنظمة الأغذية الزراعية				
تحسين جودة إستثمارات القطاع العام والقطاع الخص	• إعطاء الأولوية للتخطيط والاستثمار القائم على الأدلة لتحسين جودة استثمارات القطاعين العام والخاص للحصول على عوائد أعلى منل من النفقات من حيث النمو الزراعي. • تعزيز التخطيط العام والاستثمار وتنفيذ نظم الأغذية الزراعية والتدخلات.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	القطاع الخاص	2026–2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تحسين فعالية سياسات القطاع العام واستثماراته في تمويل أنظمة الأغذية الزراعية التي تفيد الشباب والنساء (بما في ذلك من خلال إجراء تحليل الموازنة بين الجنسين في القطاع الزراعي).			
زيادة إستثمارات القطاع العام في أنظمة الأغذية الزراعية	• إعطاء الأولوية لاستثمار القطاع العام في المجالات الرئيسية لأنظمة الأغذية الزراعية التي تدعم تنمية المجمعات الزراعية وممرات سلال الغذاء بما في ذلك البحث والتطوير الزراعي والابتكارات والتكنولوجيات والطاقة وإدارة المياه والطرق والسكك الحديدية والبنية الأساسية للري. • يتعين على الدول الأعضاء أن تتعهد بإنفاق ما لا يقل عن واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على البحث والتطوير في أنظمة الأغذية الزراعية. • تحسين تنسيق تمويل الأغذية الزراعية والاستثمارات مع التركيز على الوصول إلى التمويل للشباب والفتيات في القطاع العام. • وضع أدوات التمويل المختلط	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	القطاع الخاص	2026–2035
استخدام التدابير الضريبية وغير الضريبية لزيادة تحويلات المغتربين	• تطوير وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية مثل الحوافز الضريبية أو الإعفاءات الضريبية للاستثمار في المهجر في أنظمة الأغذية الزراعية. • تطوير وإصدار سندات المهجر التي تسهل الاستفادة من أصول المهجر في الدول الأعضاء ودعم استثمارات أنظمة الأغذية الزراعية.			

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
وضع أدوات مبتكرة لتمويل نظم الأغذية الزراعية	• إعادة تصميم الهيكل المالي الحالي وأسواق رأس المال وتعزيز الأدوات المالية المبتكرة التي تقلل من مخاطر الاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية. • مواءمة تصنيف "الاستثمارات الزراعية في الأغذية" ، ومخصصات خسائر القروض ، وتقييم أدوات إزالة المخاطر من قبل البنوك المركزية لتعزيز الإقراض المتزايد من قبل البنوك التجارية. • تطوير وتعزيز أنظمة الدفع المبتكرة والرقمية لتقليل تكاليف المعاملات لأصحاب الحيازات الصغيرة. • تطوير التعويض والتأمين على المحاصيل لأصحاب الحيازات الصغيرة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	القطاع الخاص	2026-2035
تعزيز المرافق التي تدعم تطوير المشاريع الرئيسية والقابلة للتمويل في مجال تحويل نظم الأغذية الزراعية على المستوى الإقليمي ومستوى الدول الأعضاء	• تصميم الخطط الوطنية للاستثمار في الأغذية الزراعية من خلال سمات ومشاريع رئيسية يمكن تحديدها مع دراسات تجارية مناسبة تسهل التمويل العام والخاص. • وضع وتعزيز آليات/منصات على الصعيدين الوطني والإقليمي لعقد حوارات وتنسيق تعبئة الاستثمار. • إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم التمويل والتنفيذ الرئيسيين	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	القطاع الخاص	2026-2035
تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ من أجل تحويل نظم الأغذية الزراعية	• تعبئة التمويل الأخضر والإنمائي لتوفير القروض والمنح السيادية الميسرة. • تطوير آليات مالية لتخصيص التمويل الأخضر للتعاونيات النسائية والشركات التي تقودها النساء في مجال الزراعة	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	القطاع الخاص	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
إنشاء آلية أفريقية لتمويل الإستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية	● تطوير مرفق استثمار وتمويل لأنظمة الأغذية الزراعية على غرار برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	القطاع الخاص	2026-2035
الهدف الإستراتيجي 3- ضمان الأمن الغذائي والتغذوي				
استغلال الزراعة لتحسين التغذية البشرية والصحة وتدابير الصحة والصحة النباتية ونتائج الصحة الواحدة	● تشجيع زراعة المحاصيل الغنية بالمغذيات بما في ذلك اعتماد أصناف المحاصيل المدعمة بيولوجيا.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
	● دعم البستنة المنزلية وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير وإنتاج الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
	● تحسين خدمات الإرشاد الزراعي لتشمل التثقيف الغذائي.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
	● وضع أدوات وبرامج لتعزيز وعي المستهلكين بالأنظمة الغذائية الصحية وتنفيذها ومشاركة القطاع الخاص في توفير مثل هذه الأنظمة الغذائية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
	● التشجيع على تنويع الإنتاج الزراعي.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
	● تطوير سلاسل القيمة التي تعطي الأولوية للأطعمة الغنية بالعناصر الغذائية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• دعم البرامج الرامية إلى تعزيز إنتاج واستهلاك الأطعمة التقليدية والأصلية المغذية والمأكولات الثقافية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
تعزيز معايير الصحة والصحة النباتية وإنشاء بروتوكول صحي موحد	• دعم برامج سد الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي والتغذية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
	• صياغة قوانين وأنظمة شاملة لسلامة الأغذية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2035
	• تسريع إنشاء الوكالة الأفريقية لسلامة الأغذية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2026
	• إنشاء الهيئات الوطنية لسلامة الأغذية.	الدول الأعضاء	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
	• ترقية المختبرات ومرافق الاختبار.	الدول الأعضاء	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
	• تدريب المفتشين والمنظمين على معايير الصحة والصحة النباتية .	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
	• تنفيذ أنظمة التتبع وخطط الاستجابة للطوارئ لسلامة الأغذية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
	• وضع وتنفيذ خطوط توجيهية وبروتوكولات صحية موحدة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تسهيل مشاركة القطاع الخاص في معايير الصحة والصحة النباتية للتجارة والوصول إلى الأسواق.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
	• بناء قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين على بروتوكولات معايير الصحة والصحة النباتية والممارسات الزراعية الجيدة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2026-2028
تحسين صحة الحيوان ورفاهه لضمان سلامة الأغذية وأمنها، والمساهمة في الصحة العامة	• الاستثمار في أنظمة مراقبة الأمراض والإبلاغ عنها باستخدام نهجي Epysystemو One Health	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2026-2028
	• تعزيز قدرة المختبرات البيطرية على اكتشاف التهديدات	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2026-2028
	• تعزيز قدرات إنتاج اللقاحات	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2026-2028
	• الاستثمار في القضاء على الأمراض ذات الأولوية مثل "طاعون المجترات الصغيرة" بحلول عام 2030، والوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والسيطرة عليها من خلال تعزيز التنسيق الإقليمي، وحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال البيطري والوصول إلى اللقاحات عالية الجودة	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2026-2028

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تعزيز أنظمة إدارة وحوكمة صحة الماشية والحيوانات المائية	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تعزيز الإطار القانوني لضمان جودة الأدوية البيطرية (الأدوية واللقاحات) للحد من تداول واستخدام المنتجات المقلدة بما يتماشى مع العمل العالمي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
أنظمة التغذية والأعلاف	• الاستثمار في البحث والتطوير من أجل تحسين أصناف محاصيل الأعلاف الأكثر مرونة وذات قيمة غذائية أعلى	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تعزيز مصادر التغذية البديلة والمتاحة محليا للحد من الاعتماد على مصادر التغذية التقليدية	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• الاستثمار في تحسين إدارة المراعي، وإعادة التحريج وحماية الأشجار في أراضي المراعي، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وتحسين إدارة السماد الطبيعي	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تدريب مزارعي الأحياء المائية والثروة الحيوانية على الممارسات السليمة لإدارة الأعلاف والأعلاف لتحسين صحة وإنتاجية الأسماك والحيوانات	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
خدمات التلقيح	• دعم مبادرات تربية النحل لتعزيز خدمات التلقيح وتوفير مصادر دخل إضافية للمزارعين	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• زيادة الوعي بأهمية الملقحات للإنتاجية الزراعية وتقنيات إدارة الآفات المتكاملة التي تقلل من تأثير المبيدات الحشرية على الملقحات	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• حماية واستعادة الموائل التي تعتبر بالغة الأهمية للملقحات، مثل مروج الزهور البرية والتسييج	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
نظم الإنتاج الرعوية	• تعزيز نهج التنمية الرعوية المتكامل الذي يشمل التحول والمرونة واستدامة الإنتاج الرعوي وإدماج السوق	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تعزيز التشاور على مستوى المجتمع وعلى مستوى البلد والإقليم بشأن العوامل المحلية والوطنية والعابرة للحدود التي تؤدي إلى التعرض للخطر، وتخفيف القيود والمرونة	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تعزيز استراتيجيات الترحال والإدارة المشتركة للترحال عبر الحدود وتعزيز التماسك بين اللوائح وحوكمة موارد المياه والمراعي، والتنقل، والاتفاقيات المحلية، وما إلى ذلك.	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تعزيز التأمين على المؤشرات القائمة على المناخ وممارسات إدارة الطوارئ الجيدة والممارسات الجيدة لبناء المرونة	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
تحسين الإنتاج المائي والنظم الإيكولوجية المتكاملة	• تعزيز دمج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، مع تعزيز قدرة الحيازات الصغيرة على الوصول إلى المدخلات الجيدة، مثل الأعلاف والبذور لتربية الأحياء المائية، والمشاركة في الأسواق المحلية والإقليمية	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• الدعوة إلى اعتماد ممارسات الإدارة القائمة على العلوم لمصايد الأسماك لضمان استعادة مخزون الأسماك، بما في ذلك إنشاء أنظمة الرصد لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والقرصنة ودعم حل النزاعات	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• الاستثمار في أنظمة مائية مستدامة قائمة على العلم تكون منتجة وفعالة من خلال تحسين تقسيم المناطق وإدارة الموارد العابرة للحدود وتعزيز وإنفاذ معايير الأمن البيولوجي والبيئة	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تحسين الحوكمة من أجل الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك الصغيرة في السياق الأفريقي لتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذوي وخلق الثروة، مع زيادة قدرتها على الصمود والتكيف للحد من التعرض للصدمات الداخلية والخارجية	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تعزيز قدرات الحفاظ على التنوع البيولوجي المائي من أجل تنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تحسين المرونة وتعزيز الآليات المالية المستدامة والاستثمار في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تعزيز نهج شامل لإنتاج الغذاء يربط بين الزراعة الأرضية باستخدام أنظمة تربية الأحياء المائية، وتطوير السياسات والبرامج التي تشجع الممارسات المستدامة في كلا القطاعين لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتحسين الأمن الغذائي	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2026
	• تنفيذ برامج تدريبية لمزارعي تربية الأحياء المائية على نطاق صغير لاعتماد ممارسات مستدامة بيئيًا تعمل على تعزيز الإنتاجية مع تقليل التأثيرات البيئية، بما في ذلك التعليم بشأن أنظمة تربية الأحياء المائية المتكاملة متعددة التغذية	مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص	الشركاء الفنيون والماليون المجتمع المدني والمنظمات المهنية	2028-2027
تعزيز سياسات وبرامج التغذية القائمة على الأدلة، والتثقيف التغذوي، وتوعية المستهلكين	• وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج قائمة على الأدلة ومراعية للتغذية ومحددة مرتبطة بأنظمة الأغذية الزراعية على المستويات الوطنية الإقليمية والإقليمية الفرعية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2035-2026
	• العمل بالتوجيهات الغذائية القائمة على الغذاء للتأثير على سياسات وبرامج الدول الأعضاء؛ دمج الأنظمة الغذائية الصحية في أجندات تطوير نظم الأغذية الزراعية المستدامة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2035-2026

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية لتصميم وتنفيذ وتكييف وتقييم إجراءات وسياسات وبرامج التثقيف الغذائي الفعالة. بما يشمل دمج التثقيف الغذائي في المناهج المدرسية. • تنفيذ تدابير للحد من عمل المرأة دون الحصول على حق الرعاية في التدخلات التغذوية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2035-2026
	• تعزيز قدرات الدول الأعضاء على استخدام وتنفيذ وسم الأغذية كأداة فعالة في مجال السياسات لحماية صحة المستهلك	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية والدول الأعضاء الإقليمية،	الشركاء الماليين والفنيين	2035-2026
الهدف الإستراتيجي 4- النهوض بالشمولية وسبل العيش العادلة				
تحويل نظام الأغذية الزراعية الريفية	• خلق وزيادة الوعي حول عدم المساواة في القطاع الزراعي والدعوة إلى السياسات والاستثمارات المستجيبة. • إدراج المؤشرات في تقرير المراجعة لفترة السنتين عن تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في افريقيا التي تتتبع التقدم نحو تحقيق الشمولية في النظم الغذائية. • خلق الاستثمار الريفي من أجل (1) خدمات الجودة (التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب) وكذلك (2) البنية التحتية الريفية (الطرق الريفية والطاقة	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون والتنفيذيونيون، الدول الأعضاء	2035-2026

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	والري والمكننة والاتصالات ومراكز المعالجة الزراعية) لجعل المناطق الريفية جذابة.			
تيسير الحصول على التمويل، وتأمين الموارد الإنتاجية، وتعزيز التمكين الاقتصادي	• تعزيز القدرات وتوفير برامج تدريبية تستهدف بالتحديد النساء والشباب والفئات الضعيفة والمزارعين وأصحاب المشاريع. • تسهيل زيادة الوصول إلى الموارد الإنتاجية واستخدامها من خلال وضع سياسات تعزز الوصول الشامل إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها مثل الأراضي والمياه والبذور والائتمان. • تسهيل الحصول على الائتمان للنساء والشباب والفئات الضعيفة وضمان مشاركتها النشطة في سلاسل القيمة الزراعية. • تسهيل الوصول إلى الأسواق للنساء والشباب والفئات الضعيفة وضمان مشاركتها النشطة في سلاسل القيمة الزراعية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون والتنفيذيون، الدول الأعضاء	2035–2026
تنفيذ برامج شاملة للحماية إجتماعية	• إضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة الحماية الاجتماعية التي تضمن المساعدة للفقراء وتحمي الضعفاء من مخاطر سبل العيش لتعزيز التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي على نطاق أوسع. • تطوير وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وإنشاء شبكات أمان تعالج نقاط الضعف والتحديات المحددة التي تواجهها النساء والشباب والفئات الضعيفة في القطاع الزراعي.	وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد ,المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون والتنفيذيون، الدول الأعضاء	2026–2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• وضع وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي تساهم في التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها.			
تعزيز الأجر اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة وسلامة مكان العمل للمرأة في قطاع نظم الأغذية الزراعية	• ضمان المساواة في الأجور المتساوية للعاملين في مجال نظم الأغذية الزراعية من النساء والشباب. • دعم البلدان لوضع معايير أماكن العمل في نظم الأغذية الزراعية الخالية من التحرش الجنسي بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية C190.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء	وكالات الأمم المتحدة (منظمة العمل، مكتب الأمم المتحدة للمرأة)	
تشجيع الإبتكار والرقمنة والزراعة التكنولوجية	• تعزيز اعتماد التكنولوجيا والابتكارات الزراعية المراعية لدور للمرأة والشباب والفئات الضعيفة. • تعزيز وإجراء البحوث والتطوير وجمع البيانات حول الزراعة من أجل فهم أفضل للاحتياجات والقيود والفرص المتاحة للنساء والشباب والفئات الضعيفة في النظام الغذائي. • تنمية التثقيف الرقمي المتكامل والشامل للجميع والأدوات المناسبة التي تمكن مشاركة النساء والفتيات والفئات الضعية وتسهم في التنمية الزراعية المستدامة مع تعزيز سبل العيش العادلة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون والتنفيذيون، الدول الأعضاء	2026–2035
المرونة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره	• دعم الدول الأعضاء والشركاء لإدماج استراتيجيات القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في جميع خططهم التي تعزز قدرة النساء والشباب والمزارعين من الفئات الضعيفة على التكيف في نظام الأغذية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات		2026–2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	الزراعية مع تحسين الأمن الغذائي والتغذوي والمساهمة في التنمية الزراعية المستدامة في مواجهة تغير المناخ. • إشراك المرأة في هياكل وعمليات صنع القرار المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على الصعيدين المحلي والوطني	الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء		
دعم السياسات والمؤسسات وتعزيز القدرات	• تسهيل اعتماد السياسات الشاملة والأطر القانونية ○ تطوير ومراجعة ومراجعة السياسات الحالية والأطر القانونية المتعلقة بالزراعة والنظم الغذائية لضمان تكاملها. ○ إجراء دراسة للنساء والشباب والفئات الضعيفة للمساعدة في تحديد استراتيجيات زيادة المشاركة الشاملة في نظام الغذاء ومعالجة عدم المساواة بين الشباب والنساء والمجموعات الضعيفة. ○ دعم الدول الأعضاء لتصميم السياسات والبرامج التي تدعم التحول الريفي، بما في ذلك من خلال توفير البنية التحتية الريفية ○ تعزيز القدرات وتوفير برامج تدريبية تستهدف على وجه التحديد النساء الشابات والمزارعين ورجال الأعمال من الفئات الضعيفة ○ إنشاء نوافذ خاصة للنساء والشباب في الآليات المالية الوطنية للقطاع الزراعي ○ تطوير خطوط ائتمانية مباشرة وضمانات للشركات والتعاونيات التي تقودها النساء في القطاع الزراعي بالتعاون مع المؤسسات المالية الخاصة. ○ تخصيص 5 في المائة من ميزانية الزراعة للتدابير التي تستهدف النساء والشباب لزيادة إنتاجيتهم الزراعية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ,والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون والتنفيذيون، الدول الأعضاء	2026–2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
الهدف الإستراتيجي 5- بناء أنظمة أغذية زراعية قادرة على التكيف والصمود				
الاستثمار في القدرات البشرية والبيولوجية الفيزيائية والنظم الاجتماعية والمؤسسية والمعرفية لتحسين فهم الأرصدة الرئيسية التي تؤثر على نظم الأغذية الزراعية ومنعها وتوقعها	• بناء القدرات المتعلقة بأنظمة المعرفة لفهم صدمات نظام الأغذية الزراعية والضغوط والتهديدات بشكل أفضل وتقوية النماذج التنبؤية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تعزيز أنظمة الإنذار المبكر التي تفيد في اتخاذ القرار بشكل أفضل واتخاذ القرارات في الوقت المناسب والتدابير الاستباقية للتخفيف من الاضطرابات.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2028
	• تعزيز التكنولوجيا الزراعية الدقيقة ، بما في ذلك الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية ، جنبًا إلى جنب مع نظم المعلومات الجغرافية ، لتقييم ومراقبة والإبلاغ عن ظروف المحاصيل ومصايد الأسماك والأعلاف والثروة الحيوانية في الوقت الفعلي.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• الاستثمار في الأصول البيولوجية والمادية لحماية الأرواح وسبل العيش وأنظمة الأغذية الزراعية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• معالجة تأثير الصدمات والضغوطات المختلفة على مجموعات محددة مثل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والبلدان الضعيفة وتصميم تدابير استجابة مصممة خصيصًا.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تعزيز السلام الدائم من خلال حل النزاعات ومبادرات بناء السلام.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
تعزيز القدرة الاستيعابية لنظم الأغذية الزراعية للتقليل من الضرر إلى الحد الأدنى، وحماية سبل كسب العيش، وتحقيق التعافي الأفضل في حالة حدوث صدمة	● . خصص 5 في المائة من ميزانية الزراعة للتدابير التي تستهدف النساء والشباب لزيادة إنتاجيتهم الزراعية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	● تعزيز نقل المخاطر وتدابير الحماية الاجتماعية مثل أدوات التأمين ، والحصول على الائتمان ، وإعانات أسعار الغذاء ، التي تساعد المزارعين على إدارة المخاطر والتعافي من الخسائر.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2028
	● تعزيز بروتوكولات الاستجابة للطوارئ والتعافي المنسقة والقوية لتقليل الاضطرابات وتسهيل التعافي السريع.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2028
	● إنشاء وتحسين التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية لضمان اتباع نهج موحد وفعال لإدارة أزمات نظام الأغذية الزراعية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2028
تشجيع التكيف داخل نظم الأغذية الزراعية وسبل كسب العيش للحد من التعرض للصدمات والضغوط الرئيسية	● الاستثمار في تطوير وتوسيع وتعزيز اعتماد الزراعة الذكية المناخية والزراعة المتجددة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2027-2028
	● توسيع نطاق الري الذكي باستخدام تقنيات مثل تجميع مياه الأمطار، ونظم الري الفعالة (مثل الري بالتنقيط)، والطاقة الشمسية، وتحسين تخزين المياه لمواجهة أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	● تنويع نظم الزراعة والمحاصيل مثل إنتاج المحاصيل والأسماك والماشية لتعزيز قدرة النظم الزراعية على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	من خلال تزويد المزارعين بأدوات لإدارة المخاطر والتكيف مع الظروف المتغيرة وضمان استدامة معاملاتها على المدى الطويل سبل العيش.			
	• توسيع استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة بما في ذلك أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية واستخدام الغاز الحيوي ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى في المعالجة والتخزين والطهي بعد الحصاد والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالة الغابات.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تعزيز استخدام الرياح والطاقة المائية الدقيقة للعمليات الزراعية في المناطق المناسبة.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
تعزيز الأبحاث الزراعية الشاملة وخدمات الإرشاد وتقليل هدر الطعام	• بناء قدرة المزارعين على استخدام الممارسات الزراعية الذكية مناخياً ونظم الإنذار المبكر ودمج المعارف المحلية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تزويد المزارعين بالمعارف والموارد اللازمة لمواجهة تحديات تغير المناخ.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• إجراء بحوث تشمل المعارف المحلية ونشر النتائج بفعالية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تحسين مرافق التخزين والهياكل الأساسية للنقل من أجل التقليل من خسائر ما بعد الحصاد وهدر الطعام إلى أدنى حد.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تشجيع اعتماد الممارسات والتكنولوجيا التي تطيل العمر الافتراضي للمنتجات الزراعية، مثل تحسين التجفيف والتعبئة والتبريد، وتعزيز الوعي وحملات تغيير السلوك لتقليل هدر الطعام على مستوى المستهلك.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
الاستثمار في القدرات التحويلية طويلة الأجل لإنشاء أنظمة غذائية زراعية مختلفة بشكل أساسي وأكثر مرونة وشاملة	• تعزيز التكثيف الزراعي المستدام لتعزيز الغلات وحماية النظم البيئية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والدخل.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• الاستثمار في بنية تحتية قوية لأنظمة الأغذية الزراعية ، بما في ذلك أنظمة النقل والتخزين والري ، لتقليل خسائر ما بعد الحصاد والاعتماد على الأنظمة البعلية ، وتحسين الوصول إلى الأسواق والتجارة ، وتعزيز الدخل.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• دعم سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية وأسواق المواد الغذائية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تعزيز التنويع في نظم المحاصيل والأسماك والثروة الحيوانية للحد من حساسية أنظمة الأغذية الزراعية لتغير المناخ والصدمات الأخرى، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• الحفاظ على الموارد الوراثية التقليدية أو الأصلية واستخدامها لتعزيز تنمية أنواع المحاصيل المحلية القادرة على الصمود والمتنوعة والمغذية والأسماك والسلالات الحيوانية وتعزيز توافر هذه المحاصيل والمنتجات الحيوانية واستهلاكها.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تعزيز التكنولوجيا والابتكار لدفع الإنتاجية الزراعية والكفاءة والمرونة، خاصة بين المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع من الشباب.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• إنشاء نظام موثوق لبيانات غازات الاحتباس الحراري ونظام المخزون لتسهيل التجارة في أسواق الكربون.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• إنشاء وصيانة احتياطيات غذائية وطنية وإقليمية استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي خلال فترات الاضطراب.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تشجيع تنويع سبل العيش لتقليل الاعتماد على محصول واحد (أو سلالة سمكية أو حيوانية)، وبالتالي زيادة استقرار دخل الأسرة والحد من التعرض للصدمات.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
	• تشجيع الإدارة المستدامة للأراضي للحد من التآكل وتعزيز صحة التربة والإنتاجية الزراعية، واحتجاز الكربون، واستعادة الأراضي البور من خلال إدارة خصوبة التربة المتكاملة، وممارسات الرعي المستدامة، وإعادة التحريج، والتشجير.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الممولين والفنيين	2026-2035
الهدف الإستراتيجي 6- تعزيز حوكمة أنظمة الأغذية الزراعية				
ضمان قيادة وملكية قوية وذات رؤية بين أصحاب المصلحة في نظم الأغذية الزراعية	• تنسيق استراتيجيات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ومواءمتها واعتمادها ضمن سياسات نظم الأغذية الزراعية الوطنية والإقليمية. • تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة. • وضع آليات لتعبئة استثمارات القطاع الخاص.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الهيئات البرلمانية، اصحاب المصلحة الآخرون، والشركاء الإنمائيون	خلال السنة الثانية

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تعزيز الرقابة البرلمانية لتعزيز المساءلة والمواءمة			
تعزيز آليات التنسيق والمساءلة الفعالة فيما بين أصحاب المصلحة في قطاع الأغذية الزراعية	• إجراء إصلاحات للسياسات الوطنية والإقليمية والعابرة للحدود (مثل معايير الصحة والصحة النباتية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير سلسلة القيمة). • تعزيز التنسيق والقدرة لدى مؤسسات الاتحاد الأفريقي. • تعزيز الحوكمة وقيادة أصحاب المصلحة والمجتمعات في صياغة السياسات وتنفيذها ومراقبتها.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الهيئات البرلمانية، اصحاب المصلحة الآخرون، والشركاء الإنمائيون و المنظمات ذات الصلة العابرة للحدود	خلال السنة الثالثة
تقديم الخطوط توجيهية لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2026–2035	• وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ سياسات نظم الأغذية الزراعية الوطنية والإقليمية. • وضع الخطوط التوجيهية لتحديث عملية المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والبيانات وأنظمة إدارة المعرفة وآليات المساءلة المتبادلة. • وضع مبادئ توجيهية لتعبئة موارد القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الميزانيات الحكومية وأموال المانحين واستثمارات القطاع الخاص. • وضع مبادئ توجيهية لتعزيز قدرات النظام على جميع المستويات. • وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ والتنسيق وإنشاء هياكل وأدوار ومسؤوليات واضحة	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	أصحاب المصلحة الآخرون، شركاء التطوير، المؤسسات التكنولوجية	خلال السنة الثانية
إنشاء آليات للمساءلة المتبادلة والتحسين المستمر في إدارة نظم الأغذية الزراعية	• إنشاء وتعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة المتبادلة (أي التقرير المشترك، المراجعة كل سنتين، الحوارات الوطنية).	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات	الهيئات البرلمانية، واصحاب المصلحة الآخرون، والشركاء الإنمائيون	خلال السنة الثالثة

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
		الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء		
وضع سياسات وأطر وطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على توفير الموارد وتنمية القدرة على التنفيذ	• تعزيز العمليات القائمة للخطط الوطنية للاستثمار الزراعي وبرنامج الاستثمار الزراعي المتجدد. • إنشاء وحدة لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ضمن الميزانيات الوطنية والمؤسسية والإقليمية. • تصميم وإنشاء أدوات للتمويل لأصحاب المصلحة المتعددين على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون وأصحاب المصلحة الآخرون	خلال السنة الثانية
تعزيز القدرة الجماعية والمتكاملة على تحسين الأداء	• تعزيز القيادة السياسية. • تعزيز البيئات التمكينية والقدرات التنظيمية. • تنمية وتسخير رأس المال البشري	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرون	خلال السنة الثالثة
تعزيز الشراكات والتعاون	• تطوير إطار الشراكة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. • تعزيز العمليات والمنصات والشبكات القارية لجعلها أكثر فعالية. • تطوير أو تقوية أدوات وأدوات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مثل CAP–F وإنشاء منابر للحوار والتنسيق والتعلم بين أصحاب المصلحة المتعددين. • إقامة شراكات استراتيجية وبناء قدرة المنظمات الوطنية الاستراتيجية والقطاع الخاص على مواصلة تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرون	خلال السنة الثالثة

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تطوير وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الإقليمية والقارية الرئيسية			
تحسين القدرات المؤسسية وقدرات أصحاب المصلحة	• إنشاء منصات للتعاون والتنسيق والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتوزيعها على نحو لامركزي. • تعزيز قدرات الفرق الوطنية والإقليمية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ومنصات أصحاب المصلحة. • تعزيز المنصات الرقمية لأنظمة الأغذية الزراعية الحالية. • إعادة تصميم واستضافة النظام الإلكتروني لمراجعة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	اصحاب المصلحة الآخرون	خلال السنة الثانية
تعزيز القدرة على إدارة المعارف القائمة على الأدلة من أجل الرصد والتقييم والتعلم والإبلاغ	• إنشاء وتعزيز نظام دعم المعرفة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. • وضع الخطوط التوجيهية والأدوات اللازمة لأنظمة دعم إدارة المعرفة، بما في ذلك الرصد والتقييم، والتعلم، والإبلاغ. • إنشاء وتعزيز أنظمة الرصد والتقييم في مجال الأغذية الزراعية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	أصحاب المصلحة الآخرون والمؤسسات الفنية	خلال السنة الثانية
موارد استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	• تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية لتمويل أولويات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية وخطط الاستثمار الزراعي الإقليمية • إجراء مراجعات للنفقات الزراعية العامة لإعلام الاستخدام الفعال للموارد	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	الشركاء الإنمائيون واصحاب المصلحة الآخرون	خلال السنة الثانية

التدخلات الرئيسية	الأنشطة الرئيسية	الجهة المسؤولة	الهيئات الداعمة	الجدول الزمني
	• تعزيز قدرة فريق القيادة والتنسيق الوطني للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على تعزيز التخطيط والتنسيق وتعبئة الموارد والمساءلة.			
إستراتيجية الإتصال والدعوة – للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	• وضع الخطوط التوجيهية للاتصال والدعوة وتدريب الخبراء والشركاء الرئيسيين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على الاتصال والدعوة وإدارة المعرفة. • إنشاء القدرات وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الاتصال والدعوة وإدارة المعرفة داخل هياكل تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. • تعزيز هيكل وقدرات مناصر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. • إعادة تصميم وتعزيز شبكات الاتصال والإعلام الاستراتيجية. • الاستثمار في بناء العلامة التجارية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتحديد موقعها ورؤيتها. • مراجعة سياسة وبروتوكول الاتصال للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في الاتحاد الأفريقي لتبسيطها وجعلها تتسم بالمرونة والقابلة للتكيف مع الاتجاهات والدوافع والحقائق الحالية.	مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء	المؤسسات التكنولوجية، أصحاب المصلحة الآخرون، وشركاء التطوير	خلال السنة الثانية